مؤسسة فلسطين الدولية

طموح على درب ربط المغتربين

والشتات بالوطن

الجالية الفلسطينية في أستراليا

المحتويـــات

استهلال

شكر خاص

مقدمة: **أستراليا.. الواقع السياسي والاجتماعي**

النظام السياسي

نظام الهجرة

التعددية الحضارية

الفصل الأول: **الجالية العربية والإسلامية في أستراليا**

الجالية العربية

الجالية الإسلامية

أين يتركز العرب في أستراليا

علاقة أستراليا بالعالم العربي تاريخياً

العنصرية ضد العرب والمسلمين

أحداث أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، وجزيرة وبالي ٢٠٠٢

موقف حكومة كيفن رُد من الحرب على لبنان

المؤسسات والمنظمات العربية والإسلامية في أستراليا

مجلس العلاقات العربية–الأسترالية

لجنة العرب الأستراليين

مجلس العلاقات الأسترالية العربية (CAAR)

الصحف العربية في أستراليا

مكامن الضعف في الجالية العربية والإسلامية

الفصل الثاني: **الفلسطينيون في أستراليا**

أولا: أسباب الهجرة الفلسطينية

ثانياً: من هم الفلسطينيون في أستراليا؟

ثالثاً: تكوُّن المجتمع الفلسطيني في أستراليا

المجموعة الأولى

المجموعة الثانية
المجموعة الثالثة (١٩٧٠ وما بعدها)
الهجرات التالية
رابعاً: دور أستراليا في خلق الكيان الصهيوني في فلسطين
الموقف السياسي الأسترالي تجاه القضية الفلسطينية
الموقف الأسترالي الرسمي
الموقف الأسترالي الشعبي تجاه القضية الفلسطينية
موقف الإعلام الأسترالي من القضية الفلسطينية

الفصل الثالث: المؤسسات والمنظمات الفلسطينية في أستراليا
السفارة الفلسطينية في كانبرا
منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في أستراليا

أولاً: منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في ولاية نيو ساوث ويلز (عاصمتها سدني)
نادي القدس العربي الأسترالي
النادي الفلسطيني الأسترالي
اتحاد عمال فلسطين – فرع أستراليا
اللجنة الفلسطينية
الهلال الأحمر الفلسطيني
المركز الثقافي الفلسطيني
جمعية الدعم الفلسطيني الأسترالي
أستراليون من أجل فلسطين
نساء من أجل فلسطين
الرابطة الثقافية العربية

ثانياً: المنظمات الفلسطينية في ولاية فكتوريا (عاصمتها ملبورن)
جمعية بيت جالا الفلسطينية
الجمعية الفلسطينية الأسترالية
مجلس الفلسطينيين الأستراليين
اتحاد الجالية الفلسطينية في فكتوريا

جمعية المهنيين الفلسطينيين الأستراليين

المنظمات في ولاية جنوب أستراليا (عاصمتها أداليد)

جمعية الأستراليين أصدقاء فلسطين

الوقف الأسترالي لأطفال فلسطين

ثالثاً: المنظمات الفلسطينية في ولاية جنوب أستراليا (عاصمتها أداليد)

المؤسسات الأسترالية التي تدعم القضية الفلسطينية

البرلمانيون أصدقاء فلسطين

ائتلاف السلام والعدل في فلسطين

فلسطينيون ويهود من أجل السلام العادل

أثر الجالية الفلسطينية على السياسة الأسترالية

خلاصة

استهلال

في هذه الإصدارات، تنفرد "مؤسسة فلسطين الدولية" بتقديم زبدة جهد يبذله عدد من الباحثين في المهجر، بالتعاون والتنسيق مع المؤسسة، تحت العنوان العريض: "الفلسطينيون في الشتات والمهجر." ونحن ننشر هذه المرة دراسة عن "الجالية الفلسطينية في أستراليا. وتقع هذه الدراسة ضمن سلسلة "الدراسات الأفقية" (التي تعنى بنشوء وتطور الجاليات وكل ما يرتبط بها عضوياً: من النشأة والتركيب وأعداد الجاليات ومشكلاتها وأنشطتها... إلخ). فيما تصدر المؤسسة أيضاً سلسلة "الدراسات الموازية" (وهي دراسات ليست ذات صلة مباشرة بالجاليات)، كما في الدراسة التي أصدرناها حول "العلاقات الأوروبية–العربية" وغيرها. ويشرف على إصدار هاتين السلستين من الدراسات الرئيس التنفيذي للمؤسسة وطاقم البحث فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة تأتي لتكون إنارة معلوماتية بانورامية في الأساس حول تكوين الجالية الفلسطينية في أستراليا، لتخدم بذلك أحد الأهداف الرئيسة التي قامت من أجلها "مؤسسة فلسطين الدولية" والمتعلق بتعقب أحوال الجاليات الفلسطينية في المهجر/ المغترب. ومع أننا ندرك الهنات المنهجية التي تشكو منها، إلا أنها تقدم –مرحلياً– صورة معقولة عن موضوعها، ونأمل في إعادة بنائها على أسس أكثر رسوخاً من البحث العلمي والموضوعي ونعيد نشرها منقحة تأسيساً على توفر المزيد من المصادر والتغذية الراجعة من القرّاء.

ومع ذلك، بذل معدو هذه الدراسة جهداً كبيراً ومتابعة واستقصاءً واضحين، محاولين تجاوز معضلة فقر المصادر والمراجع، وصولاً إلى المعلومات تحاول أن تكون مفيدة، في زمن عز فيه البحث واضمحلت المصادر.

وفي الأساس، تتبع أهمية هذه الإنارة ومثيلاتها من الدراسات الصادرة عن المؤسسة، من عدة عوامل، أهمها أنها تأتي حصاداً لزرع في أرض بكر؛ حيث تكاد مراجع المعلومات في المكتبات العربية والأجنبية وفي المواقع الإلكترونية (الإنترنت) عن مثل هذه المواضيع تكون معدومة، سواء في مراكز الدراسات المتخصصة باللاجئين، أو (بعموم) الفلسطينيين أو بالقضية الفلسطينية.

وبالإضافة إلى ذلك، لم نجد من الباحثين أو المؤسسات من اشتغل على إنتاج سلسلة دراسات مكتملة (أو حتى مجتزأة) حول "فلسطينيي الشتات والمهجر" في البلدان التي ينتشرون فيها، أو حتى حول أي جالية في الدول التي تستضيف الفلسطينيين في العالم.

لكن كل ذلك يا يمنع من الإقرار بأن الدراسة الراهنة تأتي ضمن مجموعة دراسات أولية قابلة للتطوير والإضافة في سياق من المهنية والمصداقية والشفافية وتوفير المعلومات الموثوقة. وهي لا تدعي لنفسها أكثر من كونها نواة قابلة للبناء عليها وتوسيعها ومتابعتها. بل إننا نرى أن واجبنا يحتم علينا (وعلى قرائنا) الاهتمام بذلك.

في هذا الإطار، نودّ التأكيد على أن "مؤسسة فلسطين الدولية" منفتحة تماماً، بل إنها تتطلع إلى استقبال الملاحظات البناءة لتطوير محتوى دراساتها وتأصيل مراجعها العلمية والبحثية، وصولاً إلى مرفأ الطموح الكبير. وإن نحن تباطأنا قليلاً في متابعة الإصدارات، فمرده إلى الأمكانات البشرية والمادية والظرفية المحدودة التي يجري فيها البحث.

لكن موسم القطاف أزف، وبدأنا نلمس ثماراً ونبلور أفكاراً. وهو ما تحقق نتيجة جهود كبيرة بذلها فريق البحث مع تواضع الإمكانات. ونحن نسجل هنا شكرنا لجميع الباحثين (سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها) ممن ساهموا على نحو مباشر أو غير مباشر، في وضع هذه الدراسة (وغيرها) موضع التنفيذ، إلى أن وصلت أيدي

المتابع المهتم، وخاطبت إحساسه الوطني والقومي والإنساني والفكري، وجلت بعض الحقائق والمعلومات التي يجهلها من لا يملكها.

وأخيراً، نكرر الرجاء لقراء إصداراتنا أن يزودونا بما لديهم من الملاحظات والمعلومات والإضاءات حول العناوين التي نبحثها، بما يعرفونه من حقائق عن أحوال الجاليات الفلسطينية في الشتات.

د. أسعد عبد الرحمن

الرئيس التنفيذي

شكر خاص

تخصّ "مؤسسة فلسطين الدولية" بالشكر الجزيل كل من ساهم في إنتاج هذه الدراسة، سواء في البحث وجمع المعلومات، أو في الترجمة أو الصياغة أو التدقيق والطباعة والتحرير.

كما تقدم المؤسسة شكراً خاصاً إلى السفير الفلسطيني السابق في أستراليا، السيد علي القزق، واضع المتن الرئيسي لهذه الدراسة.

ولا يفوت المؤسسة أن تشكر كادرها من العاملين في "مؤسسة فلسطين الدولية،" من باحثين ومساندين فنيين، على ما يبذلونه من عمل لا يفتر في تقديم الدعم اللازم والمتابعة الحثيثة، حتى تصدر هذه الدراسات في شكل لائق ومضمون مفيد. وما كان لهذه النشرة أن ترى النور لولا التزامهم الكبير تجاه مسؤولياتهم وأعمالهم.

مقدمة

أستراليا.. الواقع السياسي والاجتماعي

النظام السياسي

تتبنى أستراليا نظاماً سياسياً اتحادياً ديمقراطياً؛ وتتكون من ست ولايات ومقاطعتين، تتحد كلها في اتحاد فدرالي بموجب دستور اتحادي شُرِّع في العام ١٩٠١. وتقام الانتخابات العامة مرة كل أربع سنوات. ويحكم كل ولاية حاكم تنتخبه حكومتها المحلية، ويعتبر هذا الحاكم ممثلاً لملكة إنكلترا التي تُعَدُّ بدورها ملكة أستراليا. وحسب الدستور الاتحادي، هناك برلمان اتحادي مؤلف من مجلس نواب ومجلس شيوخ. ويمثل مجلس النواب المناطق الانتخابية بطريقة نسبية، بحيث يقرر عددُ سكان كل منطقة عددَ نوابها؛ وبموجب هذا النظام، تتمتع الولايات الأكثر سكاناً بعدد نواب أكبر في المجلس. أما مجلس الشيوخ، فيضم اثني عشر شيخاً عن كل ولاية، بهدف إعطاء الولايات جميعاً نفس الثقل والتأثير السياسي.

وتعمل في أستراليا أربعة أحزاب سياسية هي: حزب العمال؛ الحزب الليبرالي؛ والحزب الوطني، والحزب الأخضر. ويأتلف الحزب الليبرالي مع حزب العمال دائماً معاً في الانتخابات الاتحادية. أما رئيس الوزراء، فيجب أن يكون عضواً منتخباً في مجلس النواب، وعضواً في الحزب الفائز بالانتخابات. كما يمكن اختيار الوزراء من مجلس الشيوخ.

ويتكون مجلس الشيوخ الأسترالي من ٧٦ عضواً، وتتساوى فيه الولايات المختلفة في عدد ممثليها، كما ورد آنفاً، باثني عشر عضواً لكل ولاية، وبغض النظر عن عدد سكانها. ولا بد لكل قانون من أن يُقر من لدن هذين المجلسين معاً. وحسب دستور العام ١٩٠١، تُعدُّ المحكمة العليا أعلى محكمة في أستراليا، مثلها مثل المحكمة العليا

في الولايات المتحدة. ولا يجوز إجراء أي تعديل على الدستور الإسترالي من غير موافقة الأكثرية في استفتاء عام، إضافة إلى ضمان موافقة أربع ولايات على الأقل.

ويحتل ممثل الملكة الذي تعيّنه الحكومة الاتحادية أعلى منصب في الحكومة، ولو أنه يظل منصباً مشابهاً للنظام الملكي الدستوري في بريطانيا، حيث تقتصر صلاحياته على حماية الدستور ولا يحكم فعلياً. ويُنتخب أعضاء مجلس النواب ونصف أعضاء مجلس الشيوخ مرة كل ثلاث سنوات. وبهذا، يخدم عضو مجلس الشيوخ ست سنوات، بينما يخدم عضو مجلس النواب ثلاثاً.

نظام الهجرة

حسب مكتب الإحصاءات الأسترالي، بلغ عدد سكان البلاد في شهر أيار (مايو) من العام ٢٠١٢ ما يقرب من ٢٣ مليون نسمة. ويشكل المهاجرون الجدد ٥٤% من مجموع السكان. وقد أصبحت الصين المصدر الأول للمهاجرين خلال العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، حين هاجر إلى أستراليا من هناك ٢٨٦١٥ مهاجراً. وفي المرتبة الثانية تأتي الهند، التي جاء منها ٢٣٦٣٨ مهاجراً. وفي العام ٢٠١٠، وصل إلى أستراليا ١٩٦٠٥٦ مهاجراً، كان ٧٠% منهم من العمال المهرة. ولأسباب إنسانية، سُمح في العام ٢٠١٠ لاثني عشر ألف مهاجر بالقدوم إلى أستراليا. وشكلت الدول الأربع التالية المصدر الرئيس لهؤلاء المهاجرين: بورما، العراق، بوتان، وأفغانستان. ولا تشمل هذه الأعداد المهاجرين من ذوي المؤهلات العالية ممن مُنحوا تأشيرة خاصة (الرقم ٤٥٧)، والذين وصل عددهم إلى ٣٧ ألف مهاجر. ويشجع نظام الهجرة المهاجرين المهرة وذوي الكفاءات العالية بسبب إتقانهم اللغة الإنكليزية، ولتوافر الوظائف التي تناسب مهاراتهم، ما يساعدهم على سهولة الاندماج في المجتمع.

التعددية الحضارية

كان حزب العمال الأسترالي هو الذي أرسى دعائم سياسة التعددية الحضارية على يد رئيس الوزراء الأسبق غوف ويتلم[1] Edward Gough Whitlam الذي تولى السلطة في العام ١٩٧٢. وقد ألغى ويتلم رسميا ما يعرف بسياسة أستراليا البيضاء[2] White Australia policy. ثم توسع في فكرة التعددية الحضارية رئيس الوزراء الأسبق وزعيم الحزب الليبرالي مالكولم فرايزر[3] John Malcolm Fraser، الذي تولى السلطة في العام ١٩٧٥. وتقوم فكرة هذه التعددية على احتفاظ الجاليات الإثنية بثقافاتها ولغاتها وتقاليدها وعاداتها وديانتها، مع الاندماج في المجتمع الأسترالي في الوقت نفسه. لكن حكومة جون هاورد[4] John Howard التي سقطت سقوطاً ذريعاً في انتخابات تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧ ألغت التعددية الحضارية عملياً ورسمياً، حتى أنها أطلقت على حقيبة وزارية اسم "الهجرة والمواطنية" بحجة أن التعددية الحضارية تؤدي إلى خلق

---

[1]. **إدوارد غوف ويتلم** (١٩١٦-)، رئيس وزراء أستراليا الحادي والعشرين. قاد حزب العمال الأسترالي إلى السلطة في انتخابات العام ١٩٧٢ واحتفظ بالحكم في انتخابات العام ١٩٧٤، قبل أن يقيلة الحاكم العام السير جون كير في ذروة الأزمة الدستورية الأسترالية. وكان رئيس الوزراء الوحيد الذي انتهت ولايته بتلك الطريقة.

[2]. **سياسة أستراليا البيضاء**: اسم مشهور لنظام الهجرة الأسترالي القديم. ومن الناحية القانونية فقد بني النظام على مرسوم شروط الهجرة الذي أجيزَ في ١٩٠١م بوساطة الحكومة الفيدرالية الحديثة التشكيل آنذاك، ولم يتعرض المرسوم لوضع الآسيويين من أستراليا. وبدلاً من ذلك اشترط عقد اختبار في الإملاء بلغة أوروبية لراغبي الهجرة. أما من الناحية العملية، فكان هدف هذا الشرط إيقاف دخول غير الأوروبيين. ولكن في مرسوم معدّل في ١٩٠٥م ذُكرَتْ اللغة المعترف بها بدلاً من اللغة الأوروبية لتفادي الإساءة للآسيويين. وفي العام ١٩٥٨م ألغت الحكومة الفيدرالية الاختبار الإملائي. نشأ التوجُّه لسياسة أستراليا للبيض بصورة تلقائية في القرن التاسع عشر. وخلال العام ١٨٤٠م حاول المستوطنون استقدام العمالة الآسيوية للعمل برواتبَ متدنّية بعد أن أوقفت الحكومة نقل المعاقبين جنائيًا للبلاد من بريطانيا، وتطورت المناهضة للتقليديين، واندلعت المظاهرات العنصرية. وفي ١٨٥٥م حددت حكومة فكتوريا دخول الصينيين للمستعمرة عن طريق فرض ضرائب على الأشخاص القادمين الجدد. وفي كوينزلاند بدأ مزارعو السكر في استخدام الكاناكا (العمال من جزر المحيط الهادئ) في مزارعهم. وتذمَّر الناس في المستعمرات من القوانين، وحُرمت أستراليا من مصادر العمالة الرخيصة، وفي ١٨٧٨م احتج الصيادون على تشغيل الصينيين على السفن الأسترالية. وفي العام ١٨٨٥م حددت حكومة كوينزلاند استخدام الكاناكا، وفيما بين عامي 1881و ١٨٨٨م أقرَّت جميع حكومات المستعمرات تشريع الحدّ من الهجرة الصينية، كما حظرت الحكومة الفيدرالية هجرة الكاناكا في ١٩٠١م. (عن موقع OnArcade).

[3]. **جون مالكولم فريزر** (١٩٣٠-)، سياسي سابق من الحزب الليبرالي ورئيس الوزراء الثاني والعشرين لأستراليا. صعد إلى السلطة في العام ١٩٧٥ بعد أقالة حكومة حزب العمل التي يرأسها ويتلم، التي كان قد لعب فيها دوراً رئيساً. وبعد ثلاثة انتصارات انتخابية، هزمه بوب هاوكي Bob Hawke في انتخابات العام ١٩٨٣.

[4]. **جون هوارد** (١٩٣٩ -) سياسي أسترالي، رئيس وزراء أستراليا من العام ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٧، كانت له ثاني أطول فترة في رئاسة الوزراء بعد أن جددها ٣ مرات. درس الحقوق في جامعة سيدني وتخرج سنة ١٩٦١ وعمل بعدها محامياً وقاضياً. وبعد خسارة الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٧ خسر أيضاً مقعده في بينيلونغ في سيدني، وهو مقعد كان يشغله منذ ٣٣ عاما، ليكون بذلك أول رئيس وزراء يتلقى مثل هذه الضربة منذ ٧٨ عاما.

كانتونات ولا تشجع على الانصهار. وقد ضيق هاورد الخناق على الهجرة بموجب تشريعات فئة جمع شمل العائلة، استناداً إلى الرأي القائل بأن التنوع الثقافي الذي تأتي دوافعه من الهجرة لجمع شمل العائلة يدمر الثروة العمالية، في حين أراد هاورد من الجاليات الإثنية الاندماج، بل وحتى الانصهار والذوبان في المجتمع الأسترالي.

وانطلاقاً من هذه السياسة، أقرّت حكومته قانون "اختبار الجنسية" الذي يرتب على المهاجرين اجتياز اختبار قبل اكتساب الجنسية الأسترالية بهدف تشجيع الاندماج، وفهم واستيعاب القيم والمبادئ الأسترالية والتاريخ الأسترالي. ولا يعني ذلك فرض انصهار المهاجرين في المجتمع فحسب، بل انه يعني تخليهم عن ثقافاتهم ولغاتهم وجذورهم أيضاً.

الفصل الأول

الجالية العربية والإسلامية في أستراليا

يُلاحَظ لدى مطالعة أحوال الجاليات العربية والإسلامية في أستراليا، أن كل جنسية عُنِيت بالمحافظة على هويتها بعدة طرق، مثل إنشاء المدارس والجمعيات الإسلامية: الجمعية الإسلامية التركية، والمصرية، والهندية وغيرها. ومع أن هذه الجمعيات تتخذ لنفسها طرقاً ومناهج مختلفة، فإن هناك مجلساً إسلامياً يمثل هذه الجمعيات على مستوى الولاية ويضم مندوبين عنها. أما على مستوى أستراليا كلها، فيجمع هذه المجالس الولائية مجلس أعلى هو "الاتحاد الأسترالي للمجالس الإسلامية" الذي يعتبر الممثل الرسمي لعموم المجالس الإسلامية لدى الحكومة الأسترالية، ويحصل على إعانات حكومية لتنمية المجتمع الإسلامي هناك، والإنفاق على شؤون مثل تعيين الأئمة وصرف رواتبهم، والمساهمة في بناء المساجد والمدارس، والقيام ببعض الأنشطة الإسلامية للطلاب المسلمين داخل المدارس الأسترالية.

الجالية العربية

تعتبر الجالية العربية في أستراليا حديثة العهد، فقد بدأت هجرة العرب أولاً من لبنان حوالي العام ١٨٧٠. لكن عدد العرب في أستراليا ظلّ قليلاً حتى أواخر خمسينيات القرن العشرين، عندما بدأ عدد أكبر من المهاجرين بالتدفق إلى أستراليا، وخصوصاً بعد الحرب العربية–الإسرائيلية في ١٩٦٧، والأزمات والحروب المتلاحقة التي شهدتها الدول العربية؛ مثل الحرب الأهلية في لبنان ١٩٧٦، والاجتياح الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢، واجتياح صدام حسين للكويت ١٩٩٠، والحربين اللتين قادتهما الولايات المتحدة ضد العراق في العامين ١٩٩١ و٢٠٠٣، حيث أعقبت كل واحدة من هذه الأزمات موجة جديدة من الهجرة العربية إلى أستراليا. ومن الجدير بالملاحظة أن معظم المهاجرين العرب كانوا حتى أوائل الخمسينات من الطائفة المسيحية، لكن المسلمين العرب شرعوا بعد ذلك التاريخ بدقّ باب الهجرة إلى أستراليا.

وتشير الإحصائيات العامة التي جرت في العام ٢٠٠٦ إلى أن عدد الأستراليين المولودين في الدول العربية بلغ ٢٤٣،٦٥٨، أي ما يزيد عن ١،١% من مجموع السكان. إلاّ أن هذه الإحصائيات لم تكن دقيقة، لأنها اعتمدت على أسئلة اختيارية، وعلى معيار التحدُّث باللغة العربية. وكان كثيرون لا يجيبون عن هذه الأسئلة بدقة، بالإضافة إلى أنها لم تأخذ بعين الإعتبار الأجيال التي ولدت في أستراليا من أصول عربية، والتي لا تتقن اللغة العربية، وتجيب عن سؤال اللغة بالنفي. ولذلك، يقدَّر أن عدد الأستراليين من أصول عربية أعلى بكثير من هذا الرقم، حيث يقدر البعض عددهم بما يقارب المليون. لكن التقديرات الأقرب إلى الواقع تدور في حدود ٥٠٠،٠٠٠ إلى ٦٠٠،٠٠٠، وهو ما يعادل ٢،٥% من مجموع السكان. وينحدر معظم الأستراليين العرب من لبنان، ثم مصر والعراق (في أحدث موجة هجرة عربية، حيث جاءت أعداد كبيرة إلى أستراليا بعد حربي الخليج)، ثم من سورية وفلسطين ودول عربية أخرى بأعداد أقل. وتتواجد أكبر أعداد الجالية العربية وأكثرها كثافة في ولاية نيو ساوث ويلز، ثم في ولايات فيكتوريا وكوينزلاند، في غرب أستراليا وجنوبها على التوالي. لكن العرب يتواجدون في جميع المدن والقرى الأسترالية تقريباً. كما أن اللغة العربية هي خامس أكثر اللغات تداوُلاً في أستراليا بعد الإنكليزية، والإيطالية، واليونانية، والكانتونية (الصينية).

وكما هو حال جميع المهاجرين، أحضر المهاجرون العرب معهم أحزابهم وتكتلاتهم الإثنية والدينية، حيث يوجد ضمن الجالية أعضاء ومؤيدون لجميع الأحزاب والتيارات العربية، من الحزب الشيوعي، إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب البعث، والحزب الاشتراكي، وحزب الكتائب، والأحرار، والناصريين وغيرهم، بالإضافة إلى التجمعات والتكتلات الدينية المسيحية والإسلامية.

بدأ تاريخ العمل الوطني والنشاط السياسي للجالية العربية في أستراليا بعد نكسة ١٩٦٧، واحتلال إسرائيل ما تبقى من فلسطين، إلى جانب احتلال هضبة الجولان السورية وصحراء سيناء المصرية. وقد حركت صدمة العدوان وجدان الجالية العربية،

وظهر أفراد وتجمعات وأحزاب عربية، مارست بعض النشاط السياسي الذي انحصر في تنظيم المظاهرات والندوات وإحياء المناسبات السياسية.

وفي السبعينيات، ظهرت تجمعات تدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني، مثل "لجنة أصدقاء فلسطين" التي بدأت بداية جيدة وفعالة على المستوى الأسترالي، وكان من نشاطاتها إصدار جريدة شهرية بإسم *Palestine Forum*. ولكنها لم تستمر طويلاً. ومنذ السبعينيات، جرت العديد من المحاولات لإنشاء مجالس وتكتلات بهدف تجمع وتنسق النشاطات فيما بين الأحزاب والتكتلات العربية، لكنها وإن نجحت في تنظيم بعض التظاهرات وإحياء بعض المناسبات بشكل مشترك، فإنها فشلت في الاستمرار. كما فشلت الأحزاب والتجمعات في تطوير نفسها، وفي استقطاب وتنظيم الجالية العربية في صفوفها، وفي وضع الأسس لخلق المؤسسة التي تستطيع أن تجمع فيما بينها على مستوى الجالية، ليكون لها ثقل وعمل فعال، وفشلت في خلق نفوذ لها وممارسة ضغط مناسب على المجتمع السياسي الأسترالي. وكان وراء ذلك الفشل عدد من العوامل؛ منها:

– الافتقار إلى الخبرة والمعرفة في البناء المؤسسي ووضع الخطط وإدارة المشاريع، حيث كان الناشطون ينطلقون من دافع الانتماء والشعور الوطني وظلم العدوان وجرائمه. أما الجيل الجديد من العرب، سواء من أولئك الذي ولدوا في أستراليا أو من المهاجرين الجدد، والذين يتوافرون على مستوى أرفع من هذه المهارات، فهم إما منشغلون في أعمالهم التي تستهلك ساعات طويلة، أو أنهم يفتقرون إلى الحافز الكافي للانخراط في العمل الاجتماعي والسياسي.

– عدم تطور التجمعات والمؤسسات القديمة، وعدم مواكبتها وسائل الاتصال الحديثة، بما في ذلك وسائل الاتصال الاجتماعية، يضاف إلى ذلك نقص المهارات اللغوية ومهارات المخاطبة بلغة يفهمها المجتمع الأسترالي العريض.

– بروز الخلافات بين الأحزاب والتنظيمات العربية، ووضع مصلحة الحزب والتنظيم الضيقة فوق المصلحة العامة، وعدم التفرقة بين طبيعة الحزب وأهدافه في الوطن وما

يجب أن تكون عليه في المهجر، وبذلك ينتقل الحزب مما ينبغي أن يكون انتماءاً فكرياً متطوراً إلى شكل من الانتماء العُصبويّ والقبائلي. بالإضافة إلى بروز الخلافات الشخصية والتنافس داخل كل حزب وتجمع على ترؤس التنظيمات.

– الجهل بطبيعة المجتمع الأسترالي والحياة السياسية الأسترالية وطرائق عملها، والإحجام عن الانخراط فيها.

وقد أدى كل ذلك مع مرور الوقت إلى تلاشي معظم التنظيمات القديمة بشكل كامل. أما ما بقي منها، فيضم عدداً محدوداً من الأعضاء، ويقتصر معظم نشاطها على إقامة الأنشطة الاجتماعية وإحياء بعض المناسبات السياسية. وتجدر الإشارة إلى ظهور العديد من الشخصيات المستقلة المخلصة وأصحاب الكفاءة ممن حاولوا جاهدين تشكيل تجمع مستقل يعبر عن تطلعات الجالية العربية جميعاً، ويدافع عن قضاياً الأمة العربية، ويمارس الضغط على الحكومة والأحزاب السياسية الأسترالية. لكن عدم تجاوب أحزاب الجالية وتجمعاتها معهم، بل ومحاربتهم في كثير من الأحيان، أفشل تلك المحاولات أيضاً.

ومن الملاحظ أنه في الوقت الذي انحسر فيه عدد أعضاء ومؤيدي الأحزاب والتجمعات السياسية، صعد عدد أعضاء التجمعات الدينية، ولو أن هذه التجمعات بقيت محدودة الأعداد أيضاً، وانحصر نشاطها ضمن الإطار الديني والخيري. وتوجد العشرات من التجمعات والنوادي والجمعيات للأستراليين العرب، والقائمة إما على أساس الطائفة الدينية، مسيحية كانت أم إسلامية، أو على أساس إثني أو قطري، أو على أساس الانتماء إلى مدينة أو قرية معينة، أو حتى العائلة. وينحصر معظم نشاط هذه التجمعات في النواحي الاجتماعية والخيرية.

وفي الوقت الحالي، هناك ما لا يقل عن ٥٠ مدرسة للجاليات العربية، نصفها تقريباً مدارس إسلامية (بعضها ينتمي للطائفة الشيعية والدرزية)، ونصفها الآخر مدارس مسيحية تنتمي للطوائف المارونية والقبطية وغيرها. وتعمل هذه المدارس كمدارس خاصة، وتعلِّم إلى جانب المنهاج الأسترالي الرسمي، اللغة العربية وبعض

المناهج الدينية. وتحظى هذه المدارس بدعم مادي لكل طالب فيها، بالإضافة إلى تقديم منح سنوية من الحكومات على مستوى الولايات والحكومة الفيدرالية، مثلها مثل كافة المدارس الخاصة الأخرى، بالإضافة إلى الأقساط التي يدفعها الطلبة. وبذلك، أصبحت هذه المدارس الآن مشاريع تجارية، علماً بأن معظمها قام على تبرعات جُمعت من الدول العربية، وخاصة من دول الخليج العربي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية التي قدمت تبرعات سخية وأسست عدداً من المدارس بشكل كامل.

وتوجد للجالية العربية العديد من الكنائس والمساجد والمصليات المنتشرة في جميع الولايات والمدن الأسترالية. كما أن هناك عدداً من الصحف باللغة العربية، والمحطات الإذاعية والتلفزيونية محدودة البث، وكلها تجارية عدا إذاعة أثنية (لجميع الإثنيات الأسترالية –بما فيها العربية)، والتي تقوم بتمويلها الحكومة الفيدرالية، وهي تبث عدداً من الساعات باللغة العربية.

وعلى الرغم من أن عدد الأستراليين العرب يعادل أكثر من خمسة أضعاف الأستراليين اليهود، إلا أنه وعلى عكس الأستراليين اليهود، فإن نفوذهم السياسي على الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات شبه معدوم حتى الآن. ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب، منها أن الجالية العربية لم تزل حديثة العهد في أستراليا. وهناك عدد كبير من قدامى المهاجرين من ذوي المستوى التعليمي المنخفض، وهم إما لا يتكلمون اللغة الإنكليزية، أو أن معرفتهم بها محدودة، وأغلبيتهم معزولون بشكل كامل عن المجتمع الأسترالي ولا يعرفون شيئاً عن آلية النظام السياسي الأسترالي وطريقة عمله وكيفية التعامل معه. أضف إلى ذلك عدم وجود لوبي عربي مهني وفعال بمعنى الكلمة. أما أبناؤهم من الجيل الجديد أو المهاجرين الجدد، فينقصهم الحافز الكافي كما ذُكر. لكنه لا يمكن تعميم ذلك، فهناك الكثير من الأفراد الذين قاموا بمبادرات ممتازة، ويقومون بأعمال جيدة، ولا شك أن مبادراتهم هذه ستتطور وتصبح أكثر تنظيماً وفاعلية مع الوقت.

لكن ما حدث، ومثل معظم الأقليات، هو أن الكثيرين من أفراد الجالية العربية صنعوا لأنفسهم جزيرة معزولة أو "غيتو" يعيشون فيه. وهم وإن كانوا يعيشون في مدينة كبيرة مثل سيدني أو ملبورن، فإنهم معظمهم يبقى منعزلاً عن محيطه الأسترالي. وفي بعض الأحياء، يكون البقال واللحام وبائع الخضار والحلواني والحلاق والطبيب والصيدلاني وبائع الهواتف الجوالة والتأمين والدلال جميعهم من العرب. وحتى عندما تكون للعربي قضايا مع أي من المؤسسات الحكومية وغيرها، فهناك المترجمون الذين يتحدثون اللغة العربية، وبحيث لا توجد حاجة ولا حتى فرصة لأن يتعامل العربي ويختلط ويبني علاقات مع الأستراليين. وقد انعكس هذا أيضاً إلى حد ما على الكثيرين من أبناء هؤلاء الذين نشأوا في أستراليا. وهناك عرب عاشوا في أستراليا لأكثر من ثلاثين سنة، لكنهم ما يزالون يجهلون المجتمع الأسترالي والنظام السياسي وطريقة عمله إلى حد كبير. وينطبق ذلك على بعض الجاليات الأخرى من يونانية وتركية وصينية وفيتنامية وغيرها. كما أن البث التلفزيوني عبر الأقمار الاصطناعية أضاف إلى هذا الانفصال عن المجتمع، حيث جعل الكثيرين يعيشون جسدياً في أستراليا، لكنهم يعيشون روحاً وتفاعلاً في أوطانهم الأم.

لكنّه يُخشى في المقابل، أن يصبح الكثير من أفراد الجيل العربي الجديد الذي ينشأ في أستراليا منفصمين عن جذورهم، وفاقدين الاهتمام والانتماء إلى قضايا الأمة والوطن الأم، وبعيدين عن الثقافة والقضايا العربية.

الجالية الإسلامية

على الرغم من الدور الهام الذي لَعِبَه المسلمون في تطوير أستراليا، إلاَّ أن المهاجرين القدامى منهم عوملوا ببعض العنصرية، حيث منع الكثير منهم من جلب زوجاتهم وعائلاتهم للعيش معهم، ورفضت التشريعات البريطانية منحهم الجنسية الأسترالية، حسب "السياسة البيضاء" التي انتهجتها أستراليا. وقد أعيد الكثيرون منهم إلى أوطانهم بعد استنفاد طاقاتهم، وتزوج آخرون من النساء الأبوريجينيز (الأستراليين الأصليين)، وانصهروا معهم من أجل ضمان البقاء. وبسبب الممارسات العنصرية ضدهم، وعدم

تدوين أسمائهم الإسلامية في السجلات، وعدم تداولها بشكلها الصحيح (كانوا يُمنحون أسماء مسيحية في السجلات، بذريعة صعوبة نطق أسمائهم؛ فكان محمد أو أحمد يسمى مايكل وخالد كارل، وهكذا) فقد سقطت عن معظم أجيالهم بمرور السنين صفتهم الإسلامية والعربية، وتلاشوا ضائعين، مع أنهم خلفوا وراءهم أوائل المساجد في أستراليا. لكنه يُلاحظ أنّ العديد من الأبوريجينيز من ذوي الجذور الإسلامية بدؤوا الآن يعديون استكشاف جذورهم تلك.

وبعد إلغاء "السياسة البيضاء" هاجر مسلمون جدد إلى أستراليا. ولذلك، تظل معظم الجالية الإسلامية حديثة العهد، وما تزال في طور التأقلم في وطنها الجديد. وقد بلغ عدد أفراد الجالية الأسترالية الإسلامية، حسب إحصائيات العام ٢٠٠٦، ما يقرب من ٣٤٠،٣٩١ شخص، أي في حدود ١،٥% من مجموع السكان. لكن هذا الرقم لا يعكس العدد الحقيقي للمسلمين، لأن الجواب على الدين اختياري، ولا يجيب عنه الكثيرون ممن لا يمارسون الشعائر الدينية. ويقدّر عدد الأستراليين المسلمين في الواقع بأكثر من ٦٠٠،٠٠٠ شخص، أي ما يقارب ٣% من عدد السكان، معظمهم من لبنان ومصر وتركيا وأفغانستان وباكستان وإندونيسيا وغيرها. كما أن معظمهم ولد خارج أستراليا (٥٩,٩% حسب إحصائية العام ٢٠٠١)، مقابل ٣٦,٤% ممن ولدوا في أستراليا، ٥٠% تقريباً هم بعمر ٢٥ سنة وما دون، مقابل ٣٤,٥% من هذه الفئة العمرية في المجتمع الأسترالي ككل. وتتركز أعلى نسبة لتواجدهم في ولاية نيو ساوث ويلز (أكثر من النصف)، ثم ولاية فيكتوريا (٣٣%) ولاية غرب أستراليا، وولاية كوينزلاند، ولاية جنوب أستراليا، ومقاطعة العاصمة الفيدرالية على التوالي. ويُعتبر الدين الإسلامي ثاني أكبر دين بعد الدين المسيحي في أستراليا من حيث التعداد.

والجالية الإسلامية في أستراليا منظمة بشكل لا بأس به. فكل جالية تشكل فيما بينها مجلساً يتمتع بالتمثيل على مستوى الولاية في اتحاد المجالس الإسلامية لتلك الولاية. كما تتمتع اتحادات الولايات هذه بتمثيل في الاتحاد الفيدرالي الإسلامي الأسترالي على مستوى أستراليا. وقد تلقت هذه الاتحادات ملايين الدولارات من العديد من الدول العربية، خصوصاً المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي. كما أن

لديها مدخولاً كبيراً من النسبة التي تتقاضاها كرسوم مقابل التصديق على ذبائح اللحم الحلال، بالإضافة إلى مداخيل عدد من المدارس الإسلامية التي تديرها.

أين يتركز العرب في أستراليا

وفق الإحصائيات الرسمية الحديثة، يمثل العرب في أستراليا ٥% من مجموع السكان البالغ ٢١ مليوناً. وتعد الجالية اللبنانية أقدم الجاليات العربية وأكثرها عدداً. ويبلغ تعداد الجالية اللبنانية، حسب إحصاء العام ١٩٩٦، حوالي ٣٥٠ ألف نسمة، ٤٤% منهم ولدوا في أستراليا. أما الجالية المصرية، فيبلغ تعدادها ١٠٠ ألف نسمة. كما بلغ عدد الجالية العراقية حسب إحصائيات ذلك العام ٢٠ ألفاً، وهي أسرع الجاليات العربية نمواً وتتألف من أعراق مختلفة: الأشورية والتركمانية والكردية، بالإضافة إلى العرب.

ويعيش معظم المهاجرين العرب في نيو ساوث ويلز في سيدني. وهم في معظمهم شباب ولدوا في أستراليا. وتعيش كثرة من العرب في فكتوريا، وفي ولاية كوينزلاند، وفي العاصمة كانبرّا، وفي تاسمانيا.

تضم الجاليات العربية، خاصة اللبنانية، بعض الشخصيات القيادية في المواقع الرسمة الأسترالية، حيث استفادت من النظام الديمقراطي في أستراليا، والذي يهيء فرصاً متساوية للجميع بغض النظر عن انتمائهم العرقي والديني، وهو ما عززه كثيراً حزب العمال. وقد أصبحت السيدة ماري بشير، ذات الأصل اللبناني، الحاكمة العامة لولاية نيو ساوث ويلز. كذلك أصبح ستيف براكس، وهو من أصول لبنانية أيضاً، رئيساً لوزراء ولاية فكتوريا، الولاية الثانية في أستراليا. ويعدّ السيد إدوارد عبيد، من ولاية نيو ساوث ويلز، من بين أبرز أعضاء مجلس الشيوخ الأسترالي عن حزب العمال. وقد تسلم السيد جو حقي، الذي هاجر والده الأرمني الفلسطيني إلى أستراليا قديماً، منصب وزير الخزانة، أي الشخصية الثانية في الحزب الليبرالي الأسترالي. وهناك العديد من عمداء المجالس المحلية من أصل عربي أيضاً.

علاقة أستراليا بالعالم العربي تاريخياً

تماثلت سياسة أستراليا وعلاقتها مع العالم العربي مع سياسة بريطانيا منذ وصول المستعمر البريطاني ممثلاً بالكابتن كوك، ورسو سفينته "إنديفور" على شواطئها في العام ١٧٧٠، ولغاية حصولها على الحكم الذاتي وتشكيل الفيدرالية الأسترالية في أوائل العام ١٩٠١. وتبنت أستراليا بعد ذلك موقفاً متحالفاً مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ومصالحهما الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط. وظلت هذه العلاقة المتأثرة بالسياسة البريطانية الأمريكية من جانب، وبتأثير اللوبي الإسرائيلي من جانب آخر، هي التي تسيطر على سياسة أستراليا الشرق أوسطية حتى الآن.

وكان أول احتكاك مباشر لأستراليا مع العالم العربي قد حدث في العام ١٨٨٥، عندما أَرسلت وحدات عسكرية لدعم القوات البريطانية التي كانت تواجه الهزيمة أمام مقاومة ثورة الزعيم السوداني محمد أحمد بن عبد الله بن فحل، الملقب بالمهدي. وقد اعتبر ذلك اليوم "يوماً تاريخياً"، وأُعلن عطلة عامة، لأنه سجل أول اشتراك لقوات أسترالية في حرب إمبريالية. ومنذ ذلك التاريخ، شاركت أستراليا في جميع الحروب الغربية التي وقعت على الأرض العربية. فقد شاركت في الحرب العالمية الأولى ضد الحكم العثماني في مصر وسورية والأردن؛ وكانت ضمن القوات التي زحفت مع الجنرال أللينبي Allenby على مدينة القدس في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨، حيث شارك أكثر من ١٧٠٠٠ جندي من القوات الأسترالية فيما يسمى "حملة فلسطين،" وقتل منهم ١٤٠٠ جندي، انتشرت قبورهم في عدد من المدن الفلسطينية، من القدس إلى غزة ودير البلح. ثم أرسلت أستراليا قواتها مرة أخرى عام ١٩٣٩ لحراسة قناة السويس بالاشتراك مع البريطانيين ولغاية ١٩٤٢، وقاتل جيشها في سورية ولبنان وفلسطين ومصر وليبيا في الحرب العالمية الثانية.

ولغاية الآن، لم تتخذ أستراليا أي موقف مستقل يراعي قواعد العدل والقانون والقرارات الدولية تجاه جميع الاعتداءات الإسرائيلية على الدول العربية. فخلال أزمة قناة السويس في العام ١٩٥٦، كانت أستراليا من ضمن الدول القليلة التي أيدت العدوان الثلاثي على مصر، وطالبت الولايات المتحدة بفرض حظر اقتصادي عليها، وتبنت

مطالب إسرائيل باستعمال قناة السويس للملاحة الإسرائيلية، مما دفع مصر إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع أستراليا لغاية العام ١٩٥٩. وكشفت وثائق سرية تم الإفراج عنها قبل سنوات عن أن رئيس الوزراء في ذلك الوقت روبرت مينيزيس[٥] Robert Gordon Menzies، لم يكتف فقط بحثّ بريطانيا على شن الحرب ضد مصر، بل عرض أيضاً إرسال قوات أسترالية للاشتراك معها في ذلك العدوان. كما أيدت أستراليا الموقف الأمريكي–البريطاني في العام ١٩٥٨ لإرسال قوات إلى لبنان والأردن، وعبرت عن تضامنها المتصاعد مع إسرائيل من خلال تأييدها الكامل للعدوان الإسرائيلي ضد الدول العربية في العام ١٩٦٧.

وبعد ذلك، شاركت القوات الأسترالية في بعثة المراقبة الدولية للفصل بين العرب وإسرائيل في صحراء سيناء وهضبة الجولان. ولكن، وبناءً على تقييم السياسة الأسترالية الشرق أوسطية، فإن بالإمكان القول بأن مشاركتها ضمن القوات الدولية جاءت غالباً من منطلق حرصها على حماية إسرائيل ومصالحها العدوانية أكثر من حرصها على إحلال السلام العادل واسترجاع الحقوق العربية. وهكذا، كانت الحكومات الأسترالية المتعاقبة من أحرار وعمال –باستثناء فترة حكم حكومة حزب العمال بقيادة غوف ويتلم (١٩٧٢–١٩٧٥)، وسياسة الانفتاح التي تبناها، وإقامته علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول العربية– كانت تتبنى بشكل عام سياسة منحازة بشكل كبير إلى جانب إسرائيل. وقد اعترف ويتلم بهذا التحيز حيث قال في كتابه "حكومة ويتلم": "زعَمت الحكومات الأسترالية دائماً بأن مواقفها تجاه إسرائيل والشعوب العربية متوازنة في المحافل الدولية، هذا في الوقت الذي كانت تصطف فيه فعلياً إلى جانب إسرائيل في صراعات الأعوام ١٩٤٨، و١٩٥٦ و١٩٦٧."

---

[٥] . **روبرت غوردون مينيزيس** (١٨٩٤-١٩٧٨)، سياسي أسترالي ورئيس وزراء أستراليا الثاني عشر. وبلغ مجموع خدمته في المنصب ١٨ عاماً ليكون أطول رؤساء وزراء أستراليا خدمة. بدأت فترته الأولى في العام ١٩٣٩ بعد وفاة رئيس حزب أستراليا الموحد جوزيف ليونز. وفاز حزبه بهامش ضيق في انتخابات العام ١٩٤٠، وانهارت حكومته بعد عام واحد ليمضي ثمانية أعوام في المعارضة، والتي أسس خلالها الحزب الأسترالي الليبرالي. ثم أصبح رئيساً لوزراء أستراليا مرة أخرى في انتخابات العام ١٩٤٩، ثم هيمن على السياسة الأسترالية حتى تقاعده في العام ١٩٦٦.

تتمحور التصريحات التي يدلي بها ويرددها المسؤولون الأستراليون بشكل عام، بغض النظر عن الحزب الحاكم –سواء كان الحزب الليبرالي أم حزب العمال؛ على أن العرب هم الذين يعتدون على إسرائيل؛ وأن إسرائيل تدافع عن نفسها ووجودها؛ وأنها تريد السلام، لكن العرب يريدون تدميرها؛ وأن إسرائيل هي "الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط" والتي تحيط بها "حكومات وحشية وديكتاتورية." (من خطاب لوزير الخارجية السابق ألكساندر داونر alexander downer في حفل للصندوق الإسرائيلي المتحد UIA، في مدينة سدني بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٣٠). وليس ذلك فحسب، بل إن القادة الأستراليون يجهدون في تغطية وجه إسرائيل القبيح ومحاولة إظهارها بمظهر الدولة الحضارية والإنسانية. وقد أشار مجلس السفراء العرب كثيراً هذا التحيز الذي تجاوز الموقف الأمريكي نفسه في العديد من المناسبات. كما دفعت هذه السياسة المنحازة أمين عام جامعة الدول العربية السابق، عمرو موسى، إلى توجيه انتقادات علنية للسياسة الأسترالية لأول مرة عبر وسائل الإعلام، حيث نقلت عنه وكالات الأنباء في ٢٠٠٤/٧/٢٧ قوله: "لقد دأبت الحكومة الأسترالية في الآونة الأخيرة على اتخاذ مواقف عدائية سافرة ضد القضايا العربية، واحداً بعد الآخر، داعمة لمواقف إسرائيل، وكان آخرها التصويت ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الجدار العنصري الذي أدانته محكمة العدل الدولية والجمعية العمومية للأمم المتحدة." وتساءل موسى متعجباً: "لماذا هذه السياسة المعادية للعرب؟"

العنصرية ضد العرب والمسلمين

أظهرت إحصائيات الرأي التي أجريت على مدار السنين منذ الثمانينيات، أن العرب والمسلمين نالوا أعلى نسبة من الكراهية والعداء والتمييز العنصري في أستراليا. وأظهر استطلاع أجرته مؤسسة أبحاث روي مورغان، في حزيران (يونيو) ٢٠٠٣، أي بعد ثلاثة أشهر من غزو العراق الذي شاركت فيه أستراليا بشكل كبير، أن ٥٧% من الأستراليين يرون أن "الإسلام" يمثل تهديداً "عسكرياً وإرهابياً وحضارياً" على أستراليا.

كما أظهرت دراسة أجراها أحد الأكاديميين، الدكتور كيفين دان، نتيجة استطلاع رأي ضم عينة من ٥٠٥٦ شخصاً موزعين على عدد من الولايات، أن العرب والمسلمين يعانون من العنصرية أكثر من الآسيويين أو اليهود أو الشعب الأسترالي الأصلي (الأبوريجينيز)، أو أي مجموعة أخرى من الشعوب. وقد أجاب ٥٤% من المستطلعة آراؤهم بأنهم سيشعرون بالقلق إذا تزوج أحد أقاربهم من مسلم، وبأن العرب والمسلمين ليسوا مؤهلين لأن يكونوا جزءاً من المجتمع الأسترالي. وعزى الدكتور دان هذه النظرة العنصرية إلى التغطية الإعلامية المنحازة ضد المسلمين، وإلى ميراث كراهية الغرب للإسلام. وأشار إلى أن المسلمين يعانون بشكل دراماتيكي من الصورة المشوهة التي ألصقت بهم، والتي أظهرتهم معادين للنساء.[٦] ونتيجة لهذه العنصرية، أصبحت نسبة البطالة في أوساط الجالية الإسلامية في أستراليا أعلى من نظيرتها عند أي جالية أخرى، وهي تعادل ١٩%، مع أن نسبة التعليم العالي بين أبناء الجالية الإسلامية والعربية أعلى منها لدى التجمعات الدينية الأخرى.

ويلعب اللوبي الإسرائيلي في أستراليا ممثلاً بـ"مجلس العلاقات الأسترالية–الإسرائيلية واليهودية" الدور الرئيسي في خلق هذا الجو المعادي، وفي تشجيع وتغذية العنصرية ضد العرب والمسلمين، والتحريض ضدهم، وتشويه الحضارة والثقافة والشخصية العربية، والدين الإسلامي. وهذا المجلس هو اليد اليمنى للسفارة والمصالح الإسرائيلية. ويقوم المجلس بنشر المعلومات والمقالات التحريضية ضد كل ما هو عربي ومسلم، من خلال النشرة النصف شهرية التي يقوم بطباعتها وتوزيعها بشكل واسع بإسم "الريفيو" والتي كانت تصدر باسم "الريفيو الأسترالي–الإسرائيلي"، بالإضافة إلى تنظيم الندوات والزيارات بشكل منتظم لأكاديميين إسرائيليين ويهود وغير يهود متخصصين في حقل التحريض ضد العرب والمسلمين، والذي ترعاه المنظمة الصهيونية العالمية. ومن هؤلاء: دانيال بايبس، ودايفيد برايس جونز. كما يقوم هذا المجلس بتشجيع جميع العنصريين من صحفيين وسياسيين ومتطرفين مسيحيين وتقديم الدعم لهم، وتأسيس ودعم المنظمات المتطرفة المسيحية ضد العرب والمسلمين، من

---

[٦] . صحيفة "سيدني مورننغ هيرالد" ٢٠٠٣/٢/١٩.

أمثال "كنيسة المسيحيين الصهيونيين" ومتفرعاتها مثل؛ "السفارة المسيحية الدولية" The International Christian Embassy و"حملة العمل العام المسيحية الإسرائيلية" Christian Israel Public action Campaign، ومن خلال عمليات غسل الدماغ التي يقومون بها للعشرات من الإعلاميين والصحفيين ورجال الدين وصانعي القرار الذين يدعونهم لزيارة إسرائيل كل عام. وقد استغل اللوبي الإسرائيلي والعنصريون واليمين الديني المتزمت أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية، لتصعيد عنصريتهم والاستمرار في تفريغ حقدهم ضد العرب والمسلمين.

وبالإضافة إلى ذلك، يعمل الموقف المنحاز بوضوح، الذي تتبناه الحكومات الأسترالية المتعاقبة إلى جانب إسرائيل، على تشجيع هذا النهج العنصري. وكذلك تفعل التصريحات التي يطلقها بعض الوزراء والمسؤولين من وقت لآخر، والتي تنطوي على توجهات عنصرية ضد العرب والمسلمين. أضف إلى ذلك أنه في الوقت الذي يحظر فيه القانون الأسترالي التحريض ضد اليهود "كونهم يمثلون فئة إثنية،" فإن هذا القانون لا يمنع التحريض ضد المسلمين والعرب.

هذا الجو المشحون بالعنصرية ضد العرب والمسلمين في أستراليا، يترجم نفسه من وقت لآخر في شكل اعتداءات وأعمال عنف ضد أبناء الجالية ومساجدهم ومدارسهم، وفي جميع المدن الأسترالية دون إستثناء، وخصوصاً في الأوقات التي تُشَن فيها الحروب ضد دول عربية. وقد ألقيت الحجارة وقنابل المولوتوف الحارقة، وأطلقت النار على المساجد والمدارس والمنازل وألحِقت بها أضرار كبيرة، ووضعت رؤوس الخنازير في المساجد، وخارج منازل بعض المسلمين، وحطمت سياراتهم، وتعرض العديد من النساء والرجال الذين يرتدون الزي الإسلامي للبصق والضرب والإهانات في الطرقات والمتاجر. وتم كذلك الإعتداء على سائقي السيارات العمومية المسلمين. وفي العام ٢٠٠٥، اعتدت مجموعات من الشباب الأستراليين على العرب في منطقة كرونالا في مدينة سيدني، وقاموا بضرب كل شخص يحمل ملامح عربية.

وعلى الرغم من ذلك، يمر الأستراليين العرب حالياً في مرحلة انتقالية، ويتحولون من الشعور بالغربة في وطنهم الجديد إلى تحقيق بعض الاستقرار النفسي والاقتصادي ويكتسبون ثقة في النفس وفي كونهم مواطنين أستراليين، من حقهم أن يتمتعوا بكامل حقوق المواطنة. كما أن حالتهم الاقتصادية في تحسن، وأبناءهم يتعلمون في المدارس والجامعات. وقد بدأ جيل جديد من خريجي الجامعات بالانخراط في عجلة الحياة الاجتماعية والاقتصادية الأسترالية، وبدأت تظهر من بين صفوفهم طبقة وسطى، وبعض الأغنياء والحرفيين الذين كونوا ثروات كبيرة. لكنها لا توجد هناك حتى الآن شريحة رأسمالية وطنية سخية، مثل تلك الموجودة بين صفوف الرأسماليين الأستراليين اليهود. كما أن نسبة من العرب بدأت تندمج في الحياة السياسية الأسترالية، من خلال الانتماء إلى الأحزاب السياسية والتمثيل على مستوى مجالس البلديات المحلية.

لكنّ الأمل في تغيير وضع الأستراليين العرب من واقع الوجود الهامشي غير المؤثر، يكمن في القدرة على بناء لوبي مهني فعال، والذي يستطيع أن يعطي الاهتمام أيضاً للجيل الناشئ، ويضع الخطط للعناية به وتثقيفه وتعميق اعتزازه بحضارة جذوره وآبائه، وغرس الثقة في نفسه، وتجهيزه ليقوم بدوره في مجتمعه الأسترالي دفاعاً عن الحقوق العربية والتصدي للفئات العنصرية وتحريضها ضد العرب.

أحداث أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، وجزيرة وبالي ٢٠٠٢

منذ ما قبل أحداث أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، تعرض أفراد الجالية لكثير من المضايقات، نظراً لما تنشره بعض وسائل الإعلام الأسترالية من مواد تشوه صورة الإسلام والمسلمين. ولم تعرف الجالية كيف تتفاعل مع الأحداث، ولم ترق إلى مستوى المسؤولية والمبادرة إلى تطويق النتائج السلبية الناجمة عن الهجمات، فعانت من التمييز بسبب الهجمة الإعلامية والحكومية ضد كل من هو عربي/ مسلم. وكان الشعور السائد بين أبناء الجالية هو أنهم مستهدفون وموضوعون جميعاً في قفص الاتهام.

لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد، بل تفاقم جداً بعد أحداث أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، فزادت نسبة العداء والكراهية للمسلمين، وسجلت معظم المدن الأسترالية الكبرى

حالات اعتداء على المسلمين وعلى المراكز الإسلامية. وقد وصل الأمر إلى حد إحراق أحد المساجد في العاصمة سيدني، بل وتعرض المسلمون في أستراليا إلى مضايقات شديدة حتى في منازلهم، بدءاً من رمي القمامة أمام منازلهم، إلى محاولة إتلاف واجهاتها. كما أنهم لم يسلموا في أعمالهم من التهديد بالفصل من الوظائف أو سماع ألفاظ نابية من زملائهم، لأنهم عرب أو مسلمون.

وفي العام ٢٠٠٢، وقعت هجمات جزيرة بالي التي راح ضحيتها ٨٨ أسترالياً. وعندها، بات كل فرد من أبناء الجالية يشعر بأنه مستهدف، وبدأ العرب والمسلمون يشكون في ولائهم لأستراليا وانتسابهم إلى المجتمع الأسترالي. وأصبح الواحد منهم يشعر بأنه غريب في وطنه الثاني الذي هاجر إليه، كما تجسّد في اضطرابات كرونيلا. غير أن الحكومة كانت تصرّ دائماً على أنها لا تقف ضد الجالية العربية أو الإسلامية، وإنما ضد المتطرفين الإرهابيين. وفي العام ٢٠٠٥، وقع حادث ملفت لأبناء الجالية العربية، حين تشاجر ثلاثة من العرب اللبنانيين مع مجموعة من منقذي السباحة الأستراليين على شاطئ البحر. وسرعان ما تطوّر ذلك إلى شجار موسع بين قطاعات من الجالية الأم وبين الشبان الأستراليين. وقد تجمّع الأستراليون في كرونيلا تلبية لنداء بعض القوميين المتطرفين من خلال الهواتف النقالة ومن خلال الإذاعات الأسترالية التي منحت المتطرفين المجال لتحريض الرأي العام الأسترالي ضد الجالية. وبعد ذلك وقعت اشتباكات بين الشباب العرب والأستراليين، وأدت إلى وقوع ضحايا من الجانبين، وخاصة من الجالية.

موقف حكومة كيفن رُد من الحرب على لبنان

خلال حرب إسرائيل على لبنان في تموز (يوليو) ٢٠٠٦، قال رئيس الوزراء الأسترالي حينذاك، كيفن رُد[٧] Kevin Rudd إن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، وشجب

[٧]. كيفن مايكل رود (٢١ أيلول- سبتمبر ١٩٥٧) هو سياسي أسترالي، كان رئيس وزراء أستراليا في الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٠ وزعيم حزب العمال من ٢٠٠٦ الى ٢٠١٠.

وإدانة حزب الله وحماس لدخولهما (الأراضي الإسرائيلية)، وهو تعليق اعتقد أنه سوف يقوي العلاقة بين حزب العمال والجالية اليهودية في أستراليا.

وبعد الفوز في الانتخابات الاتحادية للعام ٢٠٠٧، جاء كيفن رُد إلى السلطة بإستراتيجية جديدة تهدف إلى تقوية علاقة أستراليا بإسرائيل، فهنّأ إسرائيل في احتفالات ذكرى قيامها الستين، واقترح لهذا الغرض قانوناً يسمى "قانون دعم إسرائيل،" فكان أن وافق عليه الحزب المعارض بسرعة حين عُرض على البرلمان. وربما كانت تلك هي المرة الأولى في تاريخ أستراليا التي يقبل فيها مثل هذا القانون الحزبان المتنافسان معاً.

وكان رُدّ قد أكد مرة أخرى في اجتماعه بإبراهيم قعدان قبل الانتخابات، دعمه للرؤية الإسرائيلية حول الصراع، ورفض تقديم مشروع قانون للبرلمان الأسترالي يدعو إلى حماية الحقوق الفلسطينية استناداً إلى القانون الدولي.

وبعد ذلك، شُنت حملة سياسية وإعلامية فلسطينية تطالب رئيس الوزراء بتطبيق السياسة العامة الأسترالية التي تتمسك بالقرارات الدولية المتعلقة بفلسطين. وأرسلت منظمات فلسطينية وأسترالية ممثلين عنها إلى رئيس الوزراء، والتي طالبته، باسم العدالة، تغيير موقفه من دعم إسرائيل. وجمع اتحاد عمال فلسطين ١٥٠٠ توقيع على عريضة تحتج على قانون دعم إسرائيل. وقد سُلِّمت العريضة إلى برلماني اتحادي (برايس) في مكتبه في بلاكتاون، وطلب إليه تسليمها بدوره إلى كيفن رَدّ وإلى البرلمان.

وبالإضافة إلى ذلك، شنت "نساء من أجل فلسطين" ومجلس الكنائس العالمي ومجموعات أخرى غيرهما حملة إعلامية قوية، انتهت أخيراً بإعلان ظهر في جريدة ذي أستريليان *The Australian* وقعه أكاديميون ومثقفون وغيرهم، يطالبون فيه رئيس الوزراء بتقديم مشروع قانون للبرلمان الأسترالي في الذكرى الستين للنكبة الفلسطينية. وعندما رفض ردّ الاستجابة مرة أخرى، بات واضحاً أن السياسة الرسمية للحكومة الأسترالية الجديدة ظلت تنتهج في جوهرها نفس السياسة عينها على الدوام: أن تكون نسخة من السياسة الأمريكية التي تدعم إسرائيل دعماً أعمى.

وفي الرد على ذلك، عززت الجالية الفلسطينية نشاطاتها بحملة قوية لكشف السياسة الإسرائيلية التي تنكل بالشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وباستمرار الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي. وحظيت هذه الحملة بدفعة جيدة بتعيين سفير فلسطيني جديد في أستراليا، هو د. عزت عبد الهادي، الذي كان صاحب خبرة جيدة في عمل مؤسسات المجتمع المدني، وهو ما مكّنه من إنشاء قوة ضغط فلسطينية. وقد استطاعت قوة الضغط هذه أن تحقق منجزات كثيرة للقضية الفلسطينية، أحدها تنسيق أنشطتها وإنشاء تحالف مع المجموعة التي تُسمّى "أصدقاء فلسطين البرلمانيين"، وهي مجموعة برلمانية أسترالية داعمة للقضية الفلسطينية. وعلى الرغم من أن هذا التحالف ضمّ أعضاءاً في البرلمان الأسترالي، فقد تجاهل كيفن رد وجهة نظرهم ورفض التعامل معهم، ولم يسمح لأحد الأعضاء (جوليا إيرفن) بأن تتحدث في البرلمان حين قدم مشروع قانون دعم إسرائيل.

وفي تطور لاحق، صوتت أستراليا مع قرار الأمم المتحدة الذي يحظر بناء المستوطنات الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية، كما صوتت على قرار أممي آخر يطالب إسرائيل باحترام معاهدة جنيف في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإذا أخذنا في الاعتبار أن أستراليا صوتت على القرار الأممي ضد إسرائيل، وهو في جوهره ضد الولايات المتحدة، وأن سجل حكومة هوارد السابقة كان ثابتاً في التصويت مع الولايات المتحدة لصالح إسرائيل، فقد اعتُبر هذا التصويت تحوُّلاً مهماً في موقف أستراليا تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية.

المؤسسات والمنظمات العربية والإسلامية في أستراليا

لا توجد في أستراليا قوة ضغط منظمة للدفاع عن الحقوق العربية، على الرغم من بذل جهود كبيرة لهذا الغرض على مر السنين. وقد أنشئت لجان عديدة لهذه الغاية كرد فعل على أحداث كثيرة، مثل حربي الخليج الأولى والثانية، والهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك والبنتاغون في واشنطن في العام ٢٠٠١. ومع ذلك، ذهبت جميع تلك الجهود أدراج الرياح.

وفي حقيقة الأمر، يجيء تفرق الجالية العربية والإسلامية في أستراليا انعكاساً للحالة السائدة في الوطن العربي، وهو ما يجعل تلك الجالية غير ذات أثر يُذكر في الحياة السياسية الأسترالية. ولا بد هنا من ملاحظة أنّ المهاجر العربي في أستراليا غير مرتبط بالجالية العربية ارتباطاً وثيقاً. وكان كل ما حققه المهاجرون العرب من إنجازات قد تحقق بفضل جهودهم الفردية، من غير مساعدة فعالة من لدن جالياتهم. ومع ذلك، فإن من العدل القول بأنه كان على المهاجرين العرب أن يركزوا على محيطهم الجديد أولاً قبل التركيز على جهودهم الجماعية لتعزيز مكانة جالياتهم.

مجلس العلاقات العربية-الأسترالية

أنشئ هذا المجلس بهدف التصدي للحملات المناهضة للعرب، والتي كانت تشنها مختلف وسائل الإعلام الأسترالية، وهو يضم في عضويته ألفي عضو. وكان السيد رونالد جبور ذا باع طويل في إنشاء هذا المجلس الذي أصبح بالغ الفاعلية في حماية المهاجرين العرب الجدد ومساعدتهم في الاعتماد على أنفسهم. وقد قدم هذا المجلس عدة دراسات قانونية تتعلق بالهجرة، والتي أصبحت مرجعاً قانونياً لسن قوانين الهجرة في أستراليا. وكانت إنجازات هذا المجلس النبيل عظيمة حقاً وأكثر من أن تحصى. ويجدر هنا ذكر مساعيه الحميدة لجعل اللغة العربية واحدة من اللغات المحلية التي تشكل جزءاً من منهاج التعليم في أستراليا. ويبقي المجلس عيونه مفتوحة على التشريعات المختلفة ذات الأثر على المهاجرين العرب في أستراليا. وحتى يخلق وعياً إيجابياً لدى سكان أستراليا تجاه التراث الحضاري العربي، حدّد المجلس الأهداف التالية لتحقيقها:

- رفع مستوى الوعي الجماهيري بمساهمات العرب في تقدم الحضارة الغربية؛
- رفع مستوى الوعي الجماهيري بضرورة مراعاة المصالح الوطنية الأسترالية حين تصنع السياسة الخارجية؛
- تشجيع النشاطات الضرورية لتحقيق فوائد اقتصادية مشتركة لأستراليا ومختلف الدول العربية؛

- تشجيع تقديم الصورة الديمقراطية لأستراليا كدولة متعددة الأعراق والثقافات، والتي حققت خطوات كبيرة في التقانة العالية والصناعة والزراعة والتعليم والفن والرياضة؛
- تحديد الأماكن التي يمكن فيها وجود فرص لتعزيز التعاون المشترك بين أستراليا والبلاد العربية؛
- وضع خطة استراتيجية طويلة المدى لتقوية وتعزيز العلاقات بين أستراليا والبلاد العربية.

ومن أجل تحقيق هذه الغايات، تركزت نشاطات المجلس العربي–الأسترالي على أربعة مستويات:

١. حملات وسائل الإعلام؛
٢. التعليم؛
٣. المجالات التجارية؛
٤. المجالات الثقافية.

لجنة العرب الأستراليين

أنشئت هذه اللجنة للدفاع عن الحقوق العربية حين ربط العراق انسحابه من الكويت بانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقامت هذه اللجنة بإطلاق حملة علاقات عامة، ضمت محاضرات عديدة لتعريف الجماهير بهذه الحقيقة. وكان يترأس اللجنة السيد إدي زنانيري، بمساعدة أمانة سر ودائرة إعلامية يقودهما السيدان أسعد العابدي وسمير قسيس، على التوالي. وانصب تركيز اللجنة على الحزب الديمقراطي الذي يرفض سياسة بوب هوكِنْز التي تبعت السياسة الأمريكية تبعية عمياء، بغض النظر عن الأثر السلبي لتلك السياسة على المصالح الوطنية الأسترالية.

مجلس العلاقات الأسترالية العربية (CAAR)

قامت بتأسيس هذا المجلس وزارة الخارجية في الحكومة الأسترالية في العام ٢٠٠٣ ليكون بمثابة مبادرة لتعزيز العلاقات بين أستراليا والدول العربية. ويعرّف المجلس رسالته بأنها تعزيز المصالح المشتركة بين أستراليا والدول العربية، وتطوير فهم وقبول أكبر لدى كلا الطرفين لثقافة وحضارة وقيم ومعتقدات وتنوع الآخر.

ويحدد المجلس لنفسه عدة اهداف استراتيجية في مجالات متعددة. إلا أنه يُلاحظ على موقع المجلس الإلكتروني أن آخر خطة استراتيجية له انتهت في العام ٢٠٠٩، ومن غير الوضح ما هي أبرز أنشطته بعد ذلك التاريخ. وكان أبرز الأنشطة المعروضة على الموقع هو الترويج لمعرض للأعمال التجارية العربية الأسترالية، يقام في العام ٢٠١٢.

الصحف العربية في أستراليا

لعبت الصحافة العربية في أستلاليا خلال العقود السابقة دوراً كبيراً في ازدهار الفكر السياسي، وخلق حركة الوعي بالقضية الفلسطينية لدى الجالية العربية. وكانت بمثابة همزة الوصل التي أبقت على استمرار العلاقات بين المهاجر العربي والوطن الأم. أما اليوم، فقد أصبحت وسائل الاتصال والإعلام الحديث هي محور التواصل بين الوطن الأم والمهاجرين.

وكالعادة، تعبّر الصحف الأسترالية–العربية عن الاتجاهات السياسية لدى أصحابها. وقد ظهرت صحيفة "التلغراف" اللبنانية في مطلع السبعينات من القرن الماضي، وكانت منبراً إعلامياً للقضية الفلسطينية والجالية العربية. وكان رئيس تحريرها آنذاك هو الكاتب اللبناني بطرس عنداري، ثم انتقل عنداري من "التلغراف" وأسس صحيفة "النهار" سنة ١٩٧٨، لتصبح صحيفة الجالية العربية والفلسطينية المعبرة عن طموحات الفلسطينيين، والمتعاطفة مع قضاياهم الوطنية.

مكامن الضعف في الجالية العربية والإسلامية

تواجه الجالية العربية مشكلات على مستوى المجالس والجماعات، وأخرى على مستوى الأفراد. ومن بين المشكلات التي تواجه المجالس والجماعات: ضعف التنسيق والتعاون المشترك فيما بينها؛ وانكفاء كل جنسية على نفسها إلى حد كبير. ومع أنها استطاعت في بعض الأحيان تشكيل لجان للاحتفال بالأعياد الإسلامية وجمع المسلمين معاً فيها، وتنظيم برامج ترفيهية، إلا أن التنسيق بين هذه الجمعيات والمجالس ما يزال محدوداً جداً، مما يفوت عليها كثيراً من فرص الارتقاء بأوضاعها وجمع كلمتها. وربما يكون ما قامت به من تشكيل اللجان سالفة الذكر لتنظيم الاحتفالات بأعياد المسلمين بداية دافعة للتعاون المستمر بين هذه المجالس، خاصة وأن هذا التنسيق لقي نجاحاً طيباً، حيث شارك على سبيل المثال ما يقرب من ٢٥ ألف مسلم في احتفال عيد الفطر للعام ٢٠٠٧، كما حضره ١٠٠ من غير المسلمين من المسؤولين في الحكومة وأعضاء البرلمان، والذين قامت اللجنة بدعوتهم للمشاركة في هذه الاحتفالات.

ومن المشكلات التي تجابه المجالس والجماعات أيضاً عدم توحيد جهودها في العمل الخيري والدعوي، مما يفقدها الكثير من الآثار الإيجابية، على الرغم من كثرة الأعمال الخيرية. وإدراكا منهم لعمق هذه المشكلة وآثارها السلبية، يسعى البعض إلى عقد لقاء لبحث هذا الموضوع وإيجاد جمعية للعاملين في مجال الدعوة والعمل الخيري، والتي تكون مهمتها العمل على التنسيق والتفاهم لتوحيد الجهود في هذا العمل الخيري، وتقريب وجهات النظر فيما يعود على الجميع بالأثر الإيجابي والنفع العام. لكن مساعيهم لم تتكلل بالنجاح حتى تاريخ إنجاز هذه الدراسة.

الفصل الثاني

الفلسطينيون في أستراليا

أولاً: أسباب الهجرة الفلسطينية

كان يمكن، في الظروف العادية، أن يتواجد الفلسطينيون في أستراليا بأعداد طبيعية، مثلهم مثل أيّ مهاجرين آخرين يتحركون في العالم بدفع فردي ولمختلف الأسباب. لكنّ خصوصيّة حالة الفلسطينيين المرتبطة بنزوحهم القسري عن وطنهم إثر قيام كيان الاحتلال على أرضهم في العام ١٩٤٨، زادت احتمالات تواجدهم في المنافي المختلفة، بما فيها أستراليا. وكانت فلسفة كيان الاحتلال الصهيوني في فلسطين تقوم أساساً على التطبيق المنهجي لفكرة تفريغ الأرض من أصحابها الأصليين. ولذلك، استخدمت العصابات الصهيونية كل أشكال الترويع والإرهاب وارتكاب المجازر بهدف إجبار أصحاب الأرض على النزوح من مدنهم وقراهم بأعداد كبيرة، في تسلسل بلغ ذروته بعد هزيمة العرب في العام ١٩٤٨. وبعد استقرار الفلسطينيين النسبي في مناطق الجوار، وخفوت فرص عودتهم القريبة إلى وطنهم، أصبح الفلسطينيون يعانون مما يعانيه مواطنو الدول العربية المضيفة من ضيق الأحوال المادية وتردي الواقع السياسي، بالإضافة إلى خصوصية وضعهم كلاجئين، مما دفعهم إلى محاولة استبدال منافيهم القريبة بأخرى أبعد، لكنها أكثر عرضاً للفرص.

وهكذا، يلاحظ مباشرة لدى تعقّب الوجود الفلسطيني في أستراليا تاريخياً، أنه قفز تبعاً للأحداث المفصلية في القضية الفلسطينية، بدءاً بنكبة ١٩٤٨، ثم نكسة ١٩٦٧. ويذكر الباحث الفلسطيني علي القزق أن الوجود الفلسطيني في أستراليا كان قليلاً جداً قبل أربعينيات القرن العشرين، حيث جرت في العام ١٩٤١ أول هجرة جماعية إجبارية من فلسطين إلى أستراليا، حين قامت سلطات الانتداب البريطاني بترحيل أبناء الجاليتين الإيطالية والألمانية، وقوامها ٦٦٥ شخصاً، إلى أستراليا،

ومعظمهم ولدوا ونشأوا في فلسطين. لكن الهجرة الفلسطينية إلى هناك ازدادت بعد النكبة والنكسة، ثم في أعقاب أحداث أيلول في الأردن في العام ١٩٧١، واجتياح لبنان في العام ١٩٨٢، وبعد حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١.[٨]

وهكذا، وفي حين كانت أسباب هجرة العرب الآخرين إلى الخارج اقتصادية بالدرجة الأولى، أو بدفع حوادث طائفية، كان الواقع السياسي وما صاحبه من النكبات والظروف الصعبة التي واجهها الفلسطينيون هو السبب في تواجدهم بكثرة نسبية في أستراليا، كما هو حالهم في مختلف بقاع العالم. وقد اختار البعض أستراليا، كوجهة للهجرة، اعتقاداً منهم بوجود فرص للعمل والإقامة في بلد يحتاج إلى المهارات والطاقات. كما تشير أسماء العائلات الفلسطينية التي هاجرت إلى أستراليا في الموجات الأولى، والتي توثقها هذه الدراسة لاحقاً، إلى أنّ المسيحيين الفلسطينيين كانوا أكثر إقبالاً على هذا البلد من مواطنيهم المسلمين. ويمكن التفكير في أسباب تتعلق بتشجيع السلطات الأسترالية وتسامحها مع استقبال مسيحيين في المقام الأول، ولو أنّ ولاء هؤلاء الفلسطينيين ظل عربياً فلسطينياً بامتياز. لكنّ هذا الفرز الموضوعي شرع بالتغيّر فيما بعد، لتصبح الجالية الفلسطينية في أستراليا أكثر تنوعاً من ناحية الانتماء العقائدي.

ثانياً: من هم الفلسطينيون في أستراليا؟

يرى بعض علماء الاجتماع أن إحدى نتائج هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ تمثلت في نشوء ونمو اتجاه عام لدعم قيام كيان وطني فلسطيني مستقل. ويجيء هذا، بدوره، نتيجة للسّمات الواضحة التي يتصف بها الشعب الفلسطيني.

إن الفلسطينيين يتشاركون سمات تربطهم ببعضهم بعضاً، والتي تضمن استمرارهم وبقاءهم هم وقيمهم التقليدية والثقافية الراسخة. وهم يؤمنون إيماناً قاطعاً لا يخالطه أي شك وتدعمه القرائن التاريخية، بأنهم أهل فلسطين منذ فجر التاريخ. وقد تمسكوا بقوة بثقافتهم القومية العربية، وعرّفوا أنفسهم بأنهم عرب فلسطينيون؛ وبأن لغتهم القومية هي العربية.

[٨] . علي القزق، "أستراليا والعرب،" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت (٢٠١٢).

ويشمل مفهوم "الثقافة العربية" مجالات مختلفة من النشاطات الإنسانية الموروثة في ثقافة الشعب الفلسطيني، والتي تعبر عن نفسها بمختلف أشكال التعبير البشري: الفن، والأدب، والعلم، والصناعة، والاقتصاد، والزراعة، وغير ذلك من النتاجات. ولا حاجة بنا إلى قول أن اللغة العربية هي العامل الرئيس الذي يربط كلّ العرب معاً في جميع أرجاء العالم. وكما قال الرسول محمد (ص): "ليست العربية بأب لأحد منكم ولا أم، إنما هي اللسان. فمن تكلم العربية فهو عربي." وقال تعالى في محكم تنزيله: "إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون" (يوسف، الآية: ٢). كما أن الثقافة العربية تعني أن الفلسطينيين يقاسمون العرب الآخرين تاريخهم، وتدل الرابطة اللغوية العربية المشتركة على أن الجانب اللغوي للثقافة العربية يمثل حياة الأمة العربية وروحها. ويشعر الفلسطيني الذي يحمل الهوية الوطنية الفلسطينية في قرارة نفسه، بأنه ينتمي إلى شعب شريك في الإرث العربي، تاريخاً، ولغةً، وثقافةً، وسياسةً.

وهكذا، فإن الفلسطيني في أستراليا يحمل الهوية العربية الفلسطينية. وسواء كان قد هاجر/ هاجرت من فلسطين المحتلة، أو الضفة الغربية، أو لبنان، أو سورية، أو من أي بقعة أخرى في العالم، فإن تلك الرابطة الثقافية التقليدية التاريخية المشتركة تظل موجودة في صميم الفلسطيني. ولا بد من إعادة التأكيد على أن لجميع الفلسطينيين في كل مكان سمات تدلُّ عليهم كشعب مستقل متفرد بهويته. والفلسطينيون في أستراليا هم جزء غير مرئي من الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من اختلاطهم بالمجتمعات الأخرى، فإنهم لم يذوبوا فيها مطلقاً، وإنما حافظوا على هويتهم الفلسطينية، مؤمنين بأن التخلي عنها إنما هو خيانة لتاريخهم وقضيتهم.

غير أن الخوف يظل مقيماً في نفوس المجتمعات الفلسطينية حول العالم، ويشكل إحصاء العام ١٩٨٦ في أستراليا مثالاً على ذلك. فحين يجيب الفلسطينيون عن السؤال عن أصلهم، تقول الغالبية منهم إنهم أردنيون، أو لبنانيون، أو حتى إسرائيليون، وهو ما قد يعود إلى الالتباس المتعلق بالجانب القانوني المرتبط باعتماد جواز أو وثيقة السفر بدل الإشارة إلى البلد الاصلي. وفي ذلك الإحصاء، أجاب ٢١٤٩ فقط بأنهم فلسطينيون، بينما الصحيح أن عدد الفلسطينيين في تلك الفترة ربما كان يبلغ

١٥ ألفاً. ولذلك، ظلت الهوية الفلسطينية بين المهاجرين مموهة نوعاً ما لفترة قصيرة من الزمن. لكنه تم الحفاظ عليها في تلك البلاد عليها بنجاح، بفضل الجهود العالمية التي بذلتها منظمة التحرير الفلسطينية من أجل الحفاظ على الهوية الفلسطينية، وبفضل الدعم الذي تلقته تلك الجهود من بعض المهاجرين الفلسطينيين الأوائل في أستراليا. وقد شجعت تلك الشخصيات مواطنيها الفلسطينيين على إعلان انتمائهم للشعب الفلسطيني على الملأ.

وكان من هذه الشخصيات، المرحوم بشارة أسطفان (الذي وصل إلى أستراليا من نيجيريا زهاء العام ١٩٦٨، وتوفي في العام ١٩٨٠). وهناك آخرون، مثل يوسف ضبيط، وجميل بطشون، وصايل قسيس، ومنصور يواكيم، وحيدر سعيد، والمرحوم جليل العيسى، وحسيب إلياس، ونبيل إلياس، وكامل نمرواي، ومتري دحدل، ومحمود الشيخ، والأب غوردون بوتاجي، وإدموند دافش، وعبد الله دحدل، وفوزي غندور، ونبيل القدومي، وجمال ونبيه زريقات، وباسم عبده، وحسين العلمي، وفوزي زيتونة، وفؤاد شريدي، وفارس جهشان، وسعيد حامد ربحي، وثابت الدجاني، ويوسف أبو جابر، وفوزي خالد، وحنا مبيض، وهاني الترك.

ثالثاً: تكوُّن المجتمع الفلسطيني في أستراليا

بانتهاء الحرب العالمية الثانية، قدم إلى أستراليا مع الجنود الأستراليين العائدين بعض الشباب الفلسطينيين الذين كانوا يخدمون في الجيش الأسترالي في فلسطين. ولقد عاد إلى فلسطين عدد قليل من هؤلاء، لكن من بقي منهم اكتسبوا الجنسية وأصبحوا مواطنين أستراليين. وبالرغم من أن القرن التاسع عشر شكل بداية الاستيطان الاستعماري الصهيوني في فلسطين، لم تكن الهجرة الفلسطينية ظاهرة ملحوظة إلا بعد النكبة الفلسطينية في العام ١٩٤٨. وكان الخوف من المجازر الصهيونية هو القوة الدافعة الرئيسية وراء الخروج الفلسطيني من وطنهم إلى الجوار العربي.

ولم يكن قد خطر ببال هؤلاء اللاجئين قط أنهم يغادرون فلسطين نهائياً، وإنما كانوا واثقين بأنهم سيعودون حين تضع الحرب أوزارها. ولعل هذا كان السبب في أن

الكثيرين منهم، في فترة النزوح الأولى على الأقل، لم يفكروا قط بالهجرة إلى مختلف الدول الغربية، كالأمريكتين وأستراليا. بل كان في فترة متأخرة بعد خروج الفلسطينيين من وطنهم حين تبينّ لهم أن عودتهم قد تأخذ وقتاً طويلاً. عندها فكروا في الهجرة إلى بلاد غير عربية تعدهم بفرص حياة أفضل. ولعل هذا التفكير تعزز بتعرضهم في بعض دول الجوار العربي إلى المعاملة كمواطنين من الدرجة الثانية.

وعلى الرغم من أن هجرة الفلسطينيين إلى الخارج بدأت مع نكبة ١٩٤٨، فقد بلغت ذروتها في الستينيات من القرن العشرين. ويمكن تقسيم الفلسطينيين الذين هاجروا إلى أستراليا إلى ثلاث مجموعات متتالية كما يلي. مع ملاحظة أن الأسماء أدناه غير مرتبة بشكل خاص.

المجموعة الأولى

ظهر في القيود الأسترالية الرسمية أن طوني بطحيش كان أول فلسطيني هاجر إلى أستراليا في العام ١٩٤٧. وكان هذا الرجل الآتي من مدينة الناصرة أصلاً، متزوجاً من امرأة يهودية، وكان يعمل في التجارة الدولية، خاصة بين أستراليا وأمريكا.

أما المجموعة الأولى من المهاجرين التي غادرت فلسطين إلى أستراليا، فكان منها رتشارد هوكي (أصل الاسم هو، حقي أو حقيان)، الذي كان يعمل في مجال العقارات (وهو متقاعد حالياً)، وجاك وروز هوكي، وقدم هؤلاء من فلسطين في العام ١٩٤٨ تقريباً. وهناك أيضاً غوردُن بوتاجي، القادم من حيفا (وكان يشغل منصب القنصل العام للأردن في أستراليا)، وأخوه القسيس شارلي بوتاجي، الذي قدم أيضاً من حيفا في العام ١٩٤٩، كما قدم أديب شاهين من لبنان في العام ١٩٥٠، وقدم من القدس الأخوان طوني وريمون غطاس وأمهما ماري في العام ١٩٥٢.

المجموعة الثانية

بدأت هذه المجموعة بالوصول إلى أستراليا في ستينيات القرن العشرين، وقدمت بصورة رئيسية من الدول العربية، لأسباب ذكر جزء منها أعلاه، ولأسباب أخرى، منها:

– صعوبة الأوضاع الاقتصادية في الشرق الأدنى، والبحث عن أبواب عيش جديدة؛

– السياسات القمعية في الدول العربية، المؤدية إلى تقييد الحريات وإلى الاضطهاد أحياناً؛

– شعور المهاجرين الفلسطينيين بأنهم منفيون في البلاد العربية بينما كان وطنهم محتلاً. (كان الكثيرون منهم يرون أن الشعور بالنفي يبقى هو ذاته، سواء كان المنفى قريباً من الوطن أم بعيداً عنه).

وكشف بحثنا أن المجموعة الثانية ضمت الأسماء التالية:

صايل قسيس؛ سمير والمرحوم شكيب قسيس؛ راجي غنايم؛ المرحوم حبيب الخوري؛ جورج شهود؛ سمير الشايب؛ نبيل طنوس؛ نقولا وسليم وجليل العيسى؛ سليم مسيح؛ أسرة الصوصو؛ أسرة دغمان؛ أسرة الترجمان؛ المرحوم جورج يواكيم؛ إسكندر بيترو؛ هنري وهاب؛ ألبير بخيت؛ جورج وهاب؛ منير حيفاوي؛ ألبير وموريس ولورا وأنطون صنصور؛ أسرة سابيلا؛ إميل الوهاب؛ وديع الخوري؛ محمد العجمي؛ روبرت حنا؛ روبرت كليس؛ باسم وبترو غنايم؛ جميل وجون رزق الله؛ متري وحنا دحدل؛ فهمي الشماس؛ حبيب عنتر؛ أسرة ناصر؛ المرحوم مراد ولندا إسحاق؛ جورج وصليبا الدباغ؛ غسان ووديع ظريفة؛ فوزي خالد؛ ثابت الدجاني؛ أحمد محمد أسعد؛ خضر عبد المجيد؛ فوزي وهاب؛ المرحوم يوسف ياسمينة؛ الدكتور غالب حمد؛ علي ومحمد نصر؛ نقولا وجوزيف نور؛ المرحوم موسى بيوك؛ فهد وباسم وفؤاد ونقولا وإبراهيم وفارس جهشان؛ جورج سوداح؛ عبده قحوش؛ إلياس خرمان؛ سمير سرياني؛ عبد الله وفضل دحدح؛ إلياس ألبينا وأولاده داوود ورتشرد والمرحوم موريس والمرحوم حنا سوداح؛ كامل مصيص؛ مايك ناصر؛ فرج أبو غزالة؛ بولس حمو؛ فريد نوري؛ نعيم ملص.

وتجدر ملاحظة أن معظم هذه الأسماء تمثل أرباب الأسر، كما أن هذه القائمة ليست كاملة.

المجموعة الثالثة (١٩٧٠ وما بعدها)

كان من بين الذين قدموا إلى أستراليا ضمن المجموعة الثالثة كل من:

منصور ويوسف يواكيم؛ يوسف خرمان وأسرته؛ عبود قمر وأسرته؛ جابر عوض وأولاده: خليل وتوفيق وخضر؛ يوسف ضبيط؛ نقولا الترك؛ سعاد وهاني ولبيب وموريس ومازن وسهيل الترك؛ حنا رفيدي وأسرته؛ مانويل رفيدي؛ عائلة جاسر؛ عادل وموريس منصور؛ جوزيف عزام؛ سالم وسمير وسامية حنانية؛ حنا ونقولا وجورج وأنطون حنانية؛ سيمون الترجمان؛ فؤاد رفيدي؛ جورج وحنا بسطولي؛ سيمون بطارسة؛ جون وجوزيف نسناس؛ سعيد إلياس وأولاده: نبيل ولبيب وحسيب؛ حنا فياض؛ هيلين (أم عيسى) بطشون وأولادها: عيسى وجميل وسمير وبسام؛ ريمون وسمير فليفل؛ سهيل لداوي؛ المرحوم فرح تلغراف؛ حنا برهومة وأولاده: إبراهيم ونبيل وناصر وماهر؛ المرحوم نقولا عوض وأولاده: جلال وتوفيق وغابي سمير وعيسى؛ المرحومة هيلانة دحدح وولدها نقولا؛ جورج حجار ووالدته؛ إلياس شحادة؛ أنطون الحاج؛ المرحوم أرشالوس ميرانا وأولاده: عيسى وجوزيف وفريد؛ إلياس وأندوني عصفور؛ جميل وسمير ونبيل ووليد أبو علي ووالدتهم؛ موسى وعيسى وزاهي مرجي ووالدتهم؛ المرحوم عيسى الشيشاني؛ فرنسيس دقها وأولاده: فردريك وحنا وميشيل وريموند؛ المرحوم خليل والمرحوم سعد والمرحوم فكتور وجوزيف عناب؛ فرناندو فرنسيس؛ عيسى عيد؛ المرحوم خليل الدير وأولاده: إلياس وسمير؛ توفيق وأنطون حداد؛ المرحوم جورج بانيان وأسرته؛ ساتراك وألكس هغوبيان؛ سركيس خشادوريان؛ جميل جوبيان وولداه: ألكس وألبير؛ جورج جوبيان، خاروفة؛ ألكس قسيسية؛ أنيس حداد؛ بسيم رابح وأسرته؛ المرحوم نمر شمشوم وولده سليمان؛ موريس صايغ وأولاده: ريمون ونبيل وسمير؛ أسرة سلوم؛ أسرة السماوي؛ أسرة الوديني؛ سيمون سعيد وولده نبيل؛ المرحوم جورج زباقلة وأسرته؛ فكتور غبار؛ عيسى وجوزيف وإلياس لولاس؛ موسى أبو نصيرة؛ د. حبيب التلحمي؛ سام موسى؛ رامي ميو؛ إلياس الجلدة؛ جورج الدلو؛ فايز الطرزي؛ خضر ضبيط؛ أنطون امسيس؛ جاك شبر؛ جوني الفقس؛ عصام الحصري؛ جوني القاري؛ سامي حجار وغلاديس سروجي زقاق؛ سيمون الصياغ؛ سامي الدباغ؛ فرح الدباغ؛ إيثان الدباغ؛ ومستشار

البعثة العامة الفلسطينية إلى أستراليا، ونيوزيلندا والباسيفيكي، محمد أبو دقة؛ كوستا شبّر؛ جاك شبر؛ عيسى شبر؛ إلياس شبر؛ نبيل السروجي؛ جاك السروجي؛ عبده السروجي؛ باسم السروجي.

وفي أديليد: إدوارد جميل مدبك وأسرته.

وكان من الفلسطينيين الذين هاجروا إلى ملبورن:

سونيا كركر زوجة المحامي حنا كركر؛ صباح عبد الله؛ شاهر المشني وولده ناصر؛ معمّر وكمال المشيني (سفير فلسطين إلى أستراليا)؛ عزت عبد الهادي؛ محمد حجازي؛ عفيف ناصر الدين؛ سمير جراسيموس مطر؛ فيليب أندرياس السقا؛ إلياس ميخائيل عوض؛ ميشيل عوض؛ د. كمال كعبر؛ عبد اللطيف المطرح؛ محمد نمر؛ عماد سكر؛ أمين دباس؛ رفيق قطيفان؛ طوني الشاعر؛ أديب فارس؛ تيسير الحسي؛ لبيب الترك.

الهجرات التالية

بحلول العام ١٩٧٥، بلغ عدد الفلسطينيين الذين هاجروا إلى أستراليا ٦ آلاف نسمة. وبحلول العام ١٩٩٢، كان يُعتقد أن العدد جاوز ١٦ ألفاً، بما في ذلك الجيل الأول المولود في أستراليا. لكن هناك في الحقيقة كثرة من الفلسطينيين الذين حلوا في البلاد بجوازات سفر مختلفة الجنسية، وليس هناك قيد متاح للسكان الفلسطينيين، ولذلك تبقى قيودنا هنا مقدرة.

ويلاحظ أن معظم المهاجرين الفلسطينيين الأوائل –وليس كلهم– كانوا من الطبقة العاملة، وعلى مستويات تعليمية منخفضة. ولأنهم لم يكونوا يملكون سوى القليل من المال، فقد جاء بعضهم إلى أستراليا على نفقة الكنيسة الكاثوليكية، بينما تلقى آخرون مساعدة ممن سبقوهم.

ومثل حال المجتمعات المهاجرة الأخرى، عانت الهجرة الفلسطينية بعد الموجات الأولى من وطأة القيود في قوانين الهجرة، وهو ما أدى إلى انخفاض في عدد المهاجرين

الجدد. وفي اختلاف عن شروط الهجرة السهلة التي واجهها المهاجرون الأوائل، أصبح الحصول على تأشيرة هجرة إلى أسترالياً مستحيلاً تقريباً، إلا في حالات لمّ شمل الأسر، أو إذا كان المهاجر يحمل شهادة جامعية.

لكن الفلسطينيين في أستراليا يتمتعون بمستوى عال من التعليم والمهارات مقارنة بالمجتمعات العربية الأخرى، وتشارك نساؤهم بشكل فعال في القوة العاملة في أستراليا. وقد نُشر في العام ١٩٩٢ كتاب للأكاديمية الفلسطينية، د. ابتسام أبو دحو (بمشاركة رتشارد تيز) بعنوان "التعليم، القوة العاملة والمشاركة المجتمعية للعرب الأستراليين" *Education, Workforce and Community Participation of Arab Australians*، والذي يصف كيف أن الفلسطينيين يتمتعون بدرجة عالية من التعليم، وكيف أنهم اندمجوا جيداً في المجتمع الأسترالي.

أدت حرب الخليج في العام ١٩٩١ إلى طرد أعداد كبيرة من الفلسطينيين من دول الخليج، خاصة من الكويت. وقد أجبر كثيرون من هؤلاء على الهجرة إلى أماكن أخرى، ومنها أستراليا. وبخلاف المجموعات السالفة، كان أغلب هؤلاء الفلسطينيين مهنيين وعلى درجة عالية من التعليم، وقد جلبوا معهم رؤوس أموال كبيرة. ويمكننا القول إنهم شكلوا "مجموعة أو موجة رابعة."

وكان من بين الذين جاءوا في هذه الموجة الرابعة، على سبيل المثال لا الحصر: خضر سلطان؛ محمود يوسف سلطان؛ محمود محمد سلطان؛ ماجد سلطان؛ مهند سلطان؛ شريف زقوت؛ محمد زقوت؛ أحمد زقوت؛ عبد العزيز العثامنة؛ فايز مراد؛ جرير الحموري؛ جبريل بشير حلِّس؛ نذير وإلياس عياد؛ عماد الشبلاق؛ نبيل حبيبي؛ معتز شاكر؛ رمزي الخوري؛ زهير شاهين. وآخرون.

رابعاً: دور أستراليا في خلق الكيان الصهيوني في فلسطين

كان لأستراليا دورٌ رئيسي وبارز في خلق الكيان الصهيوني في فلسطين من خلال الدور الذي قام به وزير خارجيتها الدكتور هيربرت إيفات[٩] **Herbert Vere Evatt** (من حزب العمال) الذي كان مقرباً من بعض رجال الأعمال اليهود. فقد ترأس إيفات "لجنة هيئة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين" (UNSCOP) التي تشكلت من ممثلين لإحدى عشرة دولة في ١٩٤٧/٥/١٥، وهي اللجنة التي أوصت بقرار تقسيم فلسطين الذي أتاح إنشاء دولة يهودية على الأرض العربية.

وكانت أستراليا أول بلد يصوت بـ"نعم" على قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١، كما لعبت دوراً فَعَّالاً لدعم قبول عضوية إسرائيل في هيئة الأمم المتحدة التي كان يترأس جمعيتها العمومية أيضاً وزير خارجيتها إيفات. كما كانت الحكومة الأسترالية (حكومة شيفلي ١٩٤٥–١٩٤٩) أول دولة في العالم تعترف بإسرائيل بشكل "كامل وشرعي" وذلك بعد ساعات قليلة من قيامها، فيما كان اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل "إعترافاً بالأمر الواقع". وقال إيفات في بيانه إلى الجمعية العمومية لهيئة الأمم حول قبول عضوية إسرائيل: "إن الأرضية القانونية لإسرائيل حصينة، فهي تعتمد على قرار الجمعية العمومية عام ١٩٤٧ الذي يهدف إلى قيام الدولة الجديدة والاعتراف بها كعضو في هيئة الأمم. كما أن حدود أرض إسرائيل قد رسخت من خلال قرار عام ١٩٤٧، وهذه الحدود يجب أن تبقى حتى يجري عليها تعديل، إما من خلال هيئة الأمم أو من خلال اتفاق بين إسرائيل والدول الأخرى والشعوب ذات الصلة مباشرة." ولكن، وعلى الرغم من خرق إسرائيل لهذا القرار واحتلالها ما يقارب ٥٠% من الأراضي التي حددها قرار التقسيم للدولة الفلسطينية، فإن أستراليا لم تطالب إسرائيل منذ ذلك الوقت ولغاية الآن بالانسحاب إلى "حدود أرض إسرائيل" التي كان قد حدها قرار التقسيم.

---

[٩] . **هيربرت فيري (بيرت) إيفات** (١٨٩٤-١٩٦٥)، سياسي وقاض وكاتب أسترالي. كان رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في العامين ١٩٤٨-٤٩ وساعد في كتابة مسودة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في العام ١٩٤٨. كان زعيم حزب العمال الأسترالي (وبذلك زعيم المعارضة) من العام ١٩٥١ وحتى ١٩٦٠.

وذكر رئيس المنظمة الصهيونية في أستراليا ماكس فريليتش[١٠] (Meilech (Max Freilich في مذكراته، أنه عندما سأل وزير الخارجية إيفات لماذا استعملت الحكومة الأسترالية عبارة "اعتراف كامل" بإسرائيل، أجابه إيفات: "لأنه لا يوجد تعبير أكثر من كامل". كما عَبَّرَ أول وزير خارجية لإسرائيل موشيه شاريت عن الدور الهام الذي لعبته أستراليا في خلق الكيان الاستعماري الصهيوني في فلسطين، في رسالة أرسلها إلى نظيره الأسترالي إيفات في العام ١٩٤٩، وقال له فيها: "إننا مدينون بعمق للوفد الأسترالي لتأييده المستمر والراسخ لقضايانا. إننا ممتنون بقوة للدور الحاسم الذي قمتم به". كما أرسلت الوكالة اليهودية إليه رسالة في شهر كانون الثاني (يناير) من نفس العام تشكره فيها على جهوده في الأمم المتحدة و"المهارة التي عالج بها الموضوع في هيئة الأمم المتحدة في الدفاع عن حقوق اليهود".

وعلى الرغم من ارتكاب إسرائيل والعصابات الإرهابية اليهودية في الأربعينات لعشرات المذابح الجماعية (أكثر من ٣٦ مذبحة)، وارتكابها القتل والعدوان الوحشي ضد الآمنين العزل وسياسة التطهير العرقي التي شردت من خلالها أكثر من ٧٠% من الشعب الفلسطيني، وخرقها لقرار التقسيم ١٨١ باحتلال ٧٨% من مساحة فلسطين عوضاً عن ٥٦% التي حددها القرار للدولة اليهودية، ورفضها تطبيق قرار هيئة الأمم رقم ١٩٤ الذي يطالبها بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والتعويض عليهم، وخرقها الفاضح لجميع الشرائع والقوانين الدولية وحقوق الإنسان، فإن كل ذلك لم يردع أستراليا عن دعم قيام إسرائيل وتأييدها والاعتراف بها، دون أي اعتبار لخيانة بريطانيا للعهود التي كانت قد قطعتها للعرب مقابل تحالفهم معها، أو امتنان لوقوفهم إلى جانب بريطانيا وأستراليا وبقية الحلفاء في حربيهم العالميتين. أضف إلى ذلك أن أول دولة أقامت أستراليا معها علاقات دبلوماسية في الشرق الأوسط، وافتتحت فيها أول سفارة

---

[١٠] . **ميليتش (ماكس) فريليتش** (١٨٩٣-١٩٨٦)، صناعي وصهيوني، ولد في بولندا، وينتمي إلى عائلة يهودية متزمتة. خطط والداه ليصبح حاخاماً، لكنه فضل مساعد والده في التجارة بينما شرع في دراساته العلمانية سراً. عمل في صناعة الورق في أستراليا في الأعوام ١٩٢٨-١٩٨٦، وتزعم الجالية اليهودية فيها في الأعوام ١٩٣٠-١٩٨٦. وعمل أيضاً في كتابة المذكرات والتراجم.

لها في المنطقة لم تكن أي دولة عربية، وإنما كانت إسرائيل في شهر كانون الأول (ديسمبر) من العام ١٩٤٩.

إن الدور الذي لعبته أستراليا في الشرق الأوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، يحملها مسؤولية تاريخية وأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني. لكن من المؤسف أن أستراليا لا تتحمل مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية هذه، بل انها تستمر في دعمها وتشجيعها للاحتلال والعدوان والعنصرية الإسرائيلية منذ عقود.

خامساً: الموقف السياسي الأسترالي تجاه القضية الفلسطينية

الموقف الأسترالي الرسمي

على المستوى الرسمي، ظلت الحكومات الأسترالية منحازة إلى جانب إسرائيل بشكل عام. وحين وحين تأسست إسرائيل في العام ١٩٤٨، كانت أستراليا من الدول الأولى التي اعترفت بها، إلى أن جاء رئيس الوزراء العمالي غوف ويتلم إلى الحكم في العام ١٩٧٢، وتحوّلت السياسة الأسترالية الرسمية إلى تأييد سياسة الشرعية الدولية في حل القضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. وبعد ذلك، جاء رئيس الوزراء مالكولم فرايزر من الحزب الليبرالي، وتابع السير على ذات الخط السياسي.

وبذلك، أصبحت السياسة الأسترالية المعلنة تجاه القضية الفلسطينية هي تأييد قرارات الأمم المتحدة، في حين ظلت السياسة الفعلية منحازة إلى وجهة النظر الإسرائيلية، حتى جاء جون هوارد الذي غيّر هذا المنهج، وأصبح تابعاً للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، ومؤيداً تأييداً مطلقاً لإسرائيل.

الموقف الأسترالي الشعبي

ظل الرأي العام الأسترالي أكثر ميلاً لقبول الرواية الإسرائيلية لفترة طويلة من الزمن، بسبب غياب تأثير الإعلام العربي، وهيمنة الإعلام الإسرائيلي على وسائل الإعلام الغربية.

وبعد ذلك، عملت عدة عوامل على إبراز الرأي الآخر حول القضية الفلسطينية، منها انتشار "الإنترنت" وجهود الكثيرين من الناشطين العرب والأستراليين في مخاطبة الإعلام والسياسيين، وإقامة المسيرات في المناسبات الوطنية. وعندئذ، بدأ الأستراليون يعرفون أكثر عن حقائق الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، والاتجاه نحو الموضوعية. وفي استطلاع للرأي أجري في حزيران (يونيو) من العام ٢٠٠٧، أفاد ٥٢ في المائة من الشعب الأسترالي بأنهم يتعاطفون مع الشعب الفلسطيني، في حين أن ٤٨ في المائة يتعاطفون مع إسرائيل. ويعتبر ذلك تحولاً جذرياً في الرأي العام الأسترالي فيما يتعلق بفهم حقيقة القضية الفلسطينية.

موقف الإعلام الأسترالي من القضية الفلسطينية

يمكن القول، بنظرة عامة، أن وسائل الإعلام الأسترالية ما تزال منحازة لجانب إسرائيل وبعيدة عن الموضوعية، ولو أن بعضها قد شرع في التحول ليصبح أكثر موضوعية خلال السنوات الأخيرة. ويعود ذلك، في جزء منه، إلى أن النفوذ الصهيوني في أستراليا قوي ومؤثر، حيث تقوم المؤسسات الصهيونية بمتابعة كل ما يكتب وينشر ويبث عن القضية الفلسطينية ويردون عليه. ومن جهته، يُظهر التلفزيون الأسترالي في نشراته الإخبارية تحيُّزاً واضحاً إلى جانب إسرائيل، بل وتحتوي بعض برامجه الدرامية العادية على السخرية من العرب والتندر على وثقافتهم بهدف التحقير والذم.

وتجدر ملاحظة أن أكثر الصحف الأسترالية انتشاراً مملوكة لرجل الأعمال وقطب الإعلام روبرت ميردوخ، الذي تمتلك شركاته أهم الصحف ومحطات التلفزة، ليس في أستراليا فقط، وإنما في الولايات المتحدة وبريطانيا أيضاً. وهو معروف بتأييده الأعمى لإسرائيل. وفي المقابل، وعلى سبيل المثال، يلاحَظ أن مؤسسة "فيرفاكس

ميديا"[١١] الإعلامية Fairfax Media، التي تصدر صحفاً هامة في أستراليا، قد غيّرت نمط تقاريرها عن القضية الفلسطينية، ولو أن تحوّلها لم يكن جذرياً. لكنها تحاول تقديم صورة أفضل فيما يتعلق بوجهة النظر حول القضية الفلسطينية، عن طريق السماح بنشر مقالات تحليلية للكتاب المعروفين بتأييدهم لهذه القضية.

لكن اللوبي الصهيوني يعتبر أيّ تحول عن وجهة النظر الأسترالية السائدة تحيزاً ضد إسرائيل. وإذا وقعت عملية ضد إسرائيل، على سبيل المثال، تقوم وسائل الإعلام بإبرازها على صفحاتها الأولى، في حين لا يحظى ضحايا عمليات الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بتغطية إعلامية تقريباً. ويصور الإعلام السائد العمليات الإسرائيلية على أنها عمليات مشروعة ضد الشعب الفلسطيني. وفي حين يستشهد المراسلون بمتخصصين إسرائيليين في الإعلام، فإنهم ينقلون الأخبار من الأرض المحتلة بمقابلة الفلسطينيين العاديين في الشوارع، وبحيث يرسمون صورة مشوهة وغير متوازنة ولا موضوعية. ونادراً ما يستضيف التلفزيون الأسترالي خبراء أو محللين في القضية الفلسطينية، فيما يستضيف محللين من اللوبي الصهيوني بانتظام.

أما محطات الإذاعة الأسترالية، فمنحازة انحيازاً كاملاً إلى اللوبي الصهيوني في معظمها، خاصة في البرامج التي توفر الخطوط الهاتفة المباشرة التي يتحدث من خلالها الناس. ويقوم المذيعون المعروفون بالتهجم والسخرية من المؤيدين للحق الفلسطيني.

[١١] . فيرفاكس ميديا المحدودة: هي واحدة من أكبر شركات الإعلام في أستراليا تنوعاً. وتشمل عمليات المجموعة الصحف والمجلات والإذاعة والإعلام الرقمي، والتي تعمل في أستراليا ونيوزيلندا. وقامت بتأسيس فيرفاكس ميديا عائلة فيرفاكس باسم "مجموعة جون فيرفاكس وأولاده، لتصبح في وقت لاحق "شركة جون فيرفاكس القابضة." فقدت عائلة فيرفاكس السيطرة على الشركة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠. وأعيدت تسميتها لتصبح "فيرفاكس ميديا" في العام ٢٠٠٧.

الفصل الثالث

المؤسسات والمنظمات الفلسطينية في أستراليا

السفارة الفلسطينية في كانبرا

حين اعترف العالم بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، أصبح ممكناً أن يكون لهذه المنظمة تمثيل دبلوماسي في مختلف بلدان العالم، وبذلك أصبح لها تمثيل في كانبرا، أستراليا. غير أن البعثة الفلسطينية هناك لا تتمتع بالصفة الدبلوماسية الكاملة كسفارة، باعتبار أن فلسطين لم تحصل بعد على العضوية الكاملة للأمم المتحدة، وباعتبار أن أستراليا –مثل معظم الدول الغربية– لم تعترف بالدولة الفلسطينية التي أعلنتها منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٨٨.

في البداية، لم تتمكن البعثة الفلسطينية في كانبرا من توحيد الجالية الفلسطينية، وإقامة البنية التحتية الاجتماعية والسياسية الضرورية لمؤسسة يمكن أن تكون بمثابة المظلة للجالية الفلسطينية، منظمات وأفراداً. ويعتقد الكثيرون بأن مهمة البعثة في إقامة منظمة فلسطينية في أستراليا أصيبت بالفشل، ويشعرون أيضاً بأن بعض سوء الحسابات الاستراتيجية لدى البعثة ترك الجالية الفلسطينية مقسمة لزمن طويل. ولم يكن إلا عندما تولى عزت عبد الهادي في وقت مبكر من العام ٢٠٠٦ قيادة البعثة الدبلوماسية الفلسطينية في أستراليا ونيوزيلندة والمحيط الهادي، حين أصبح الفلسطينيون متوحدين بشكل أكثر فعالية حول قضيتهم، وأصبحت البعثة على اتصال أفضل مع المنظمات المختلفة في الجالية الفلسطينية.

منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في أستراليا

من المؤكد أن المنظمات الفلسطينية في أستراليا هي أكبر عدداً مما يتوقعه المرء من جالية صغيرة نسبياً. وتتخذ هذه المنظمات عموماً شكل مؤسسات اجتماعية وسياسية ذات أهداف مختلفة، لكنها تشترك جميعاً في أمر واحد: أنها تنتمي جميعاً إلى الشعب الفلسطيني، وترى في منظمة التحرير الفلسطينية ممثلها الشرعي الوحيد. وفي نشاطاتها

الاجتماعية والرياضية؛ في نزهاتها ورحلاتها ومعارضها الشعبية، أو في أي فعاليات تقليدية أخرى، ظلت هذه المنظمات تسترشد بمبدأ ريادي واحد: الدفاع عن الحقوق الفلسطينية في فلسطين وتعزيزها.

وقد حددت المنظمات الفلسطينية في أستراليا (بل في العالم كله) هدفها الأساسي: الدفاع عن القضية الفلسطينية ونشر الوعي المعرفي لدى المجتمع الأسترالي عن حيثيات القضية الفلسطينية. ومع الأسف، كانت بعض المشاكل الصغيرة قد حالت دون تشكيل مجلس موحد للجالية الفلسطينية. وبسبب وجود مثل تلك الهوة –التي تجسدت في غياب قوة وطنية فلسطينية موحِّدة– سادت درجة من التشرذم داخل الكثرة من هذه التنظيمات وبينها وبين محيطها. غير أن الأمل لم يفقد بعد، وهناك استشارات وأعمال تحضيرية تتم منذ فترة، بدعم من الممثلية الفلسطينية ورئيسها، من أجل إنشاء هذا المجلس الذي يُؤمّل أن يرى النور في العام ٢٠١٣.

ولكن، وفي مقابل ذلك، سجل نجاح مهم في العام ٢٠١١، والذي تمثل في إنشاء "شبكة أستراليا للدفاع عن فلسطين" Australia Palestine Advocacy Network APAN –، وهي مؤسسة يمكن أن توصف بأنها بمثابة المظلة لكل المنظمات والجمعيات والأفراد الذين يدعمون فلسطين وشعبها بأيّ شكل من الأشكال. وتضم الشبكة في عضويتها جمعيات واتحادات فلسطينة وأسترالية، بما في ذلك اتحادات عمالية وجمعيات للعمل الخيري ومؤسسات دينية ومهنية بمختلف أشكالها. وتسجل للسفير الفلسطيني عزت عبد الهادي مبادرته إلى فكرة إنشاء هذه الشبكة، وكذلك العمل الدؤوب لرئيسها الحالي القس جيم بار والعديد من الناشطين الذين أمضوا قرابة عامين في العمل التحضيري لإطلاق الشبكة.

أولاً: منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في ولاية نيو ساوث ويلز (عاصمتها سدني)

أدت حرب حزيران ١٩٦٧ إلى تعزيز رغبة الجاليات الفلسطينية أينما كانت في القيام بانشطة وطنية لتعزيز الهوية الفلسطينية والدفاع عن القضية الفلسطينية العادلة. وقد

أُسست أول منظمة فلسطينية في أستراليا في العام ١٩٦٧، عندما لم تكن الهوية الفلسطينية المستقلة معترفاً بها على نطاق واسع. وقد أطلق على تلك المنظمة اسم "الجمعية الأردنية الأسترالية" وانتخب فلسطيني، هو ألبرت بخيت، ليكون أول رئيس لها. ولقلة عدد المهاجرين الفلسطينيين في ذلك الوقت، كانوا في حاجة ماسة إلى التفاعل الاجتماعي مع غيرهم من الفلسطينيين والعرب، وهو ما حدا بهذه الجمعية إلى إقامة احتفالات ومناسبات اجتماعية تهدف إلى جمع الجالية والتقريب بين أفرادها. كما قدمت تلك الجمعية أيضاً مساعدة في إجراءات الهجرة للفلسطينيين الذين كانوا في حاجة إلى مثل هذه الخدمة. وقد تضمنت المساعدة تقديم مشورة قانونية وتمثيلاً قانونياً لطالب الهجرة لدى ما كانت تدعى "الدائرة الاتحادية للهجرة."

نادي القدس العربي الأسترالي

انسجاماً مع أهداف منظمة التحرير الفلسطينية، ومن أجل رعاية الهوية الفلسطينية المتبرعمة في أستراليا، كانت الحاجة ماسة لتأسيس منظمة فلسطينية تقوم بتشكيل مؤسسة مُكرَّسةٍ لخلق هوية فلسطينية مستقلة. وقد حفز هذا الأمر الفلسطينيين في سدني على تشكيل لجنة تأسيسية لإنشاء أول منظمة فلسطينية في أستراليا. وقد ترأس الاجتماع منصور يواكيم، بحضور كل من بشارة أسطفان، ومتري دحدل، وصايل قسيس، وعبد الله دحدح، وفوزي غندور، ونقولا عوض، وسعيد الحيفاوي، وجميل الزريقات.

وبعد مناقشة الأهداف المتوخاة لتحسين أداء الجالية الفلسطينية، دعت هذه المجموعة إلى اجتماع يُعقد في الثاني من أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢ في قاعة الكنيسة الأرثوذكسية الأنطاكية في مدينة رِدْفيرْن. وفي ذلك الاجتماع، بحث الحضور القوانين والأنشطة المقترحة لتلك المنظمة، وجرى بعد ذلك انتخاب أول هيئة إدارية لأول منظمة فلسطينية مستقلة في هذه البلاد. وقد أطلق على هذه المنظمة الوليدة اسم "نادي القدس العربي الأسترالي" وتولى رئاسته منصور يواكيم، ثم خلفه لاحقاً بشارة أسطفان. وتضمنت أهداف هذا النادي ما يلي:

- دعم حقوق أعضائه؛
- الترحيب بالقادمين الجدد إلى أستراليا، ومساعدتهم في إيجاد مكان يستقرون فيه؛
- إقامة احتفالات اجتماعية للمجتمعات العربية والأسترالية معاً؛
- تقديم دعم مالي ومعنوي وغيره لحركة أصدقاء فلسطين، وللمجموعات العربية الأخرى في أستراليا التي تعمل على إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية؛
- المساعدة على تعزيز الهوية الفلسطينية وتقويتها لمواجهة إنكار الحكومة الإسرائيلية لتلك الهوية.

وبعد ذلك بفترة تغيّر اسم النادي ليصبح "النادي الفلسطيني الأسترالي".

النادي الفلسطيني الأسترالي

في العام ١٩٧٤، وبهدف تعزيز الهوية الفلسطينية، وافق أعضاء نادي القدس العربي الأسترالي على تغيير اسم النادي ليصبح "النادي الفلسطيني الأسترالي،" وهو ما دل على نمو بطيء –لكنه ثابت– في العمل التنظيمي الفلسطيني الجماعي. ونذكر من هؤلاء الأعضاء: جوزيف ضبيط؛ وجميل بطشون؛ ونقولا عوض؛ وإدمون دافش؛ وإلياس وميخائيل برجيل. وقد تولى يوسف ضبيط رئاسة النادي لفترة طويلة، وكان هو القوة الدافعة لإنشاء النادي الفلسطيني، خاصة وأنه كان مهندس فكرة بناء النادي في موقعه في غِلدفورد، سدني. وكان إلياس برجيل أمين سر النادي، وكان جورج فحل وهنري وهاب وجميل بطشون أعضاء في لجنة النادي. كما كان فؤاد الشريدي، عضواً نشيطاً فيه أيضاً.

وقد تعاون النادي الفلسطيني مع المنظمات العربية الأسترالية في جهودها لتعزيز وزيادة النشاطات السياسية والاجتماعية وأنشطة التواصل لدى الفلسطينيين والعرب الآخرين. وكان أهم هدف للنادي هو التوصل إلى الوسيلة السياسية للدفاع عن القضية الفلسطينية ونشرها. وكان افتتاح مقره الرئيسي في غِلدفورد عام ١٩٩٤، حدثاً هاماً

ومَعلماً رئيسياً للنادي. وكان هذا أيضاً هو الوقت الذي سُجِّل فيه النادي كشركة مساهمة محدودة المسؤولية في غريناكْر. وكانت تلك لحظة فخار لجميع الفلسطينيين الأستراليين، حين ارتفع العلم الفلسطيني مرفرفاً فوق مبناه. واليوم، يقيم معظم أعضاء الجالية الفلسطينية والجاليات العربية الأخرى اجتماعاتهم وأنشطتهم في قاعة النادي.

وقد أتاح الدعم الفلسطيني العارم استمرار تطور النادي الفلسطيني، حيث يحاول الأعضاء استملاك مكان آخر ذي سعة كافية لاستيعاب العدد المتزايد من الأعضاء. وفي ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩٤، أُنجزَت المرحلة الأولى من إنشاء النادي الفلسطيني في غلدفورد، وتكونت من طبقة أرضية وموقف للسيارات. ويوم الاحتفال الافتتاحي، أقيم نشاط حضره ممثلون عن الجالية الفلسطينية وبعض الأعيان والشخصيات العربية والأسترالية البارزة. وفي خطابه الافتتاحي في ذلك المساء، أثنى رئيس النادي يوسف ضبيط على ما بذله مساهمو النادي ولجنته الإدارية من جهود، وما أبدوه من التزام. وذكر بشكل خاص، رئيس النادي السابق منصور يواكيم، وكلاً من السادة: بشارة أسطفان، وإدمون دافش، وفؤاد الشريدي، وجميل بطشون، وهاني شاهين، وإلياس القبطي، وتوفيق عوض. وكانت تلك مناسبة سعيدة حقاً، بدا فيها الفلسطينيون فخورين لأنهم صمّموا على بناء "بيتهم"، وقد فعلوا.

وشملت المرحلة الثانية بناء قاعة تستوعب ٣٠٠ شخص. وتم التعاقد مع المهندسيَن الفلسطينيين زهير وسليم حبيبة لإقامة البناء. وفي العام ٢٠٠٢-٢٠٠٣، انضمت إلى النادي الفلسطيني "جمعية الجالية الفلسطينية الأسترالية." وفي العام ٢٠٠٦، انتخب جلال عصفور رئيساً للنادي.

وضمت بعض نشاطات النادي الفلسطيني الرئيسية ما يلي:

- في العام ١٩٧٥، وبالتعاون مع مجموعات عربية أخرى، رعى النادي زيارة سامي هداوي إلى أستراليا قادماً من الولايات المتحدة، لإلقاء بعض المحاضرات في الجامعات الأسترالية حول القضية الفلسطينية.

- وفي العام ١٩٧٥ أيضاً، وجه النادي الفلسطيني دعوة لممثل ممنظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة، جميل الصوراني، الذي رافق إدمون دافش في جولة على مراكز التركز السكاني الرئيسية في أستراليا ونيوزيلندة. وقابل أثناء تلك الجولة بعض المسؤولين فيما كان يسمى دوائر الهجرة والشؤون الخارجية.

- أوفد النادي وفداً من أعضائه إلى تونس بقيادة رئيس النادي في ذلك الوقت، توفيق عوض، لمقابلة الرئيس الراحل ياسر عرفات وإطلاعه على التقدم الذي تحرزه الجالية الفلسطينية في أستراليا. وقد أرسل الرئيس عرفات رسالة بخط يده، يهنئ فيها النادي وأعضاءه والجالية الفلسطينية كلها على تأسيس هذا التنظيم في أستراليا.

- يوم وفاة الرئيس عرفات، فتح النادي أبوابه لتلقي العزاء باسم جميع الفلسطينيين والعرب في سدني.

- في العام ١٩٨٠، بدأ النادي نشر مجلة باللغة الإنكليزية باسم *Palestine Review*.

- قدم النادي مساعدات مالية كبيرة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وهو يتبرع اليوم لعشرين أسرة فلسطينية فقيرة في فلسطين، يعاني أعضاؤها من الاعتقال والإذلال تحت نير الاحتلال الإسرائيلي.

- دعم النادي الفريق الأولمبي الفلسطيني الذي شارك في أولمبياد سدني في العام ٢٠٠٠.

- استقبل النادي واستضاف العديد من الشخصيات الفلسطينية البارزة، منها نبيل شعث، وزهير الطرزي، ومصطفى البرغوثي، وسامي الصيداوي، والسفير الفلسطيني إلى أستراليا عزت عبد الهادي.

واليوم، يبلغ عدد الأسر الناشطة في النادي ٣٨٠ أسرة فلسطينية. أما الرئيس الحالي فهو سمير مسلَّم، وتضم اللجنة الإدارية السباعية توفيق عوض أميناً للسر.

وتقدر قيمة مبنى النادي الحالية بثلاثة ملايين دولار. وتجدر ملاحظة أن الجالية الفلسطينية، وهي ليست الأكبر عدداً بين العرب في أستراليا، هي الجالية العربية الوحيدة في أستراليا التي تملك مركزاً يخدم الفلسطينيين وبعض الجاليات العربية الأخرى أيضاً. وقد احتفل النادي في العام ٢٠١١ بذكرى تأسيسه السابعة والثلاثين. وحضر الاحتفال السيدة باربرا بيري، وزيرة الصحة الأسترالية، والسفير عزت عبد الهادي، والسفير السوري إلى أستراليا، والسيد خلدون عصفور، ممثلاً لمجلس بانكْسْتاون، ومعظم رؤساء النادي السابقين، والكثرة من الضيوف الفلسطينيين والشخصيات العربية البارزة.

اتحاد عمال فلسطين – فرع أستراليا

بناء على دعوة من الاتحاد العام لعمال فلسطين في البلدان العربية، اجتمع في العام ١٩٧٦ ممثلون عن عدد من المنظمات الفلسطينية في أستراليا (النادي الفلسطيني والاتحاد الفلسطيني والمركز الثقافي العربي)، وانتخبوا اللجنة التنفيذية لفرع الاتحاد في أستراليا برئاسة نبيل القدومي، وكان أهم أهدافها التركيز على تعزيز القضية الفلسطينية، وتولي ترتيبات الاحتفالات في المناسبات المهمة.

وفي ١٨ آب (أغسطس) ١٩٨٢، انضم الاتحاد إلى لجنة حقوق الإنسان الفلسطينية ومكتب فلسطين للإعلام في الدعوة إلى مؤتمر صحفي عقد في ملبورن، وكان منبراً لدعوة أستراليا إلى تقديم الدعم والعون الطارئ لضحايا العدوان الإسرائيلي في لبنان على الفلسطينيين واللبنانيين معاً. وأجمع المتحدثون في المؤتمر على شجب ذلك العدوان، وطلبوا من الشعب الأسترالي التبرع بتقديم العون الطبي للبنان.

وكان من بين الأشخاص الناشطين في اتحاد عمال فلسطين كل من: ساطي أبو خليل؛ وعبد القادر قرانوح؛ وخليل الحمصي. ونظم الاتحاد عدة ندوات بدأت في العام ١٩٩١، وترأسها بطرس عنداري؛ وهاني الترك؛ وحبيب شمس؛ وروبين سفيليان، وغيرهم.

ولم يتوقف الاتحاد العام لعمال فلسطين/ فرع أستراليا يوماً عن التصدي للهجوم الإعلامي الذي يطال الشعب الفلسطيني أو رموزه. ويشكل الاتحاد أحد أقدم المؤسسات الفلسطينية، والذي ظل يمارس نشاطه منذ أكثر من ثلاثين عاماً، ساهم خلالها بفاعلية في دعم المجموعات الناشطة العربية أو الفلسطينية على حد سواء، والتي ترغب في إنشاء جمعيات لها، وذلك عن طريق تقديم المشورة التنظيمية واستخدام مقره كبداية لانطلاقها. وهو واحد من أهم المؤسسات الفلسطينية التي ساهمت في تشكيل الثقافة الوطنية الفلسطينية في أطرها الشرعية، والتي عتبر منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد الذي يمثل الفلسطينيين أينما وجدوا.

وقد شارك فرع أستراليا لاتحاد عمال فلسطين في آب (أغسطس) ٢٠٠٧ في المؤتمر العام للاتحاد الذي عقد في العاصمة الأردنية، عمان، برعاية الرئيس محمود عباس. وتم اختيار رئيس الوفد نائب رئيس فرع أستراليا عبد القادر قرانوح عضواً في المجلس الأعلى للاتحاد. كما تم اختيار منير محاجنة مستشاراً إعلامياً للأمانة العامة لإعادة صياغة الخطاب الإعلامي الفلسطيني بما يتناسب مع التغيرات الجديدة التي طرأت على الساحة الفلسطينية خاصة، والساحة الإقليمية عامة. كما تعاونت واندمجت في الاتحاد مجموعة من اللجان والهيئات والجمعيات بسبب التقاء أهدافها مع أهدافه، وهي:

الرابطة المتحدة للعمال الفلسطينيين الأستراليين.

المكتب الإعلامي الفلسطيني.

بيت التراث الفلسطيني.

اللجنة الفنية الفلسطينية الأسترالية.

جمعية الخريجات الفلسطينيات الأسترالية.

جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

المجموعة الفلسطينية في حزب الخضر الأسترالي.

المجموعة الفلسطينية في حزب الأحرار.

المجموعة الفلسطينية في حزب العمال.

اللجنة الرياضية الفلسطينية الأسترالية.

اتحاد المرأة الفلسطينية.

لجنة الشبيبة الفلسطينية الأسترالية.

ويكمن تلخيص أهداف اتحاد عمال فلسطين/ فرع أستراليا، وفقاً لما جاء في النظام الداخلي للائحة الاتحاد العام لعمال فلسطين بما يلي:

- توطيد أواصر العلاقة بين عائلات وأفراد الجالية الفلسطينية وتوفير الفرصة للتعارف والتصاهر.
- تقديم العون للمهاجرين الجدد من أبناء الشعب الفلسطيني.
- ربط الأجيال التي ولدت في أستراليا بجذورهم الفلسطينية.
- إحياء التراث الفلسطيني والمحافظة عليه.
- رعاية الشبيبة من خلال تبني برامج ثقافية وتربوية وإصلاحية وعملية، بدنياً وعقلياً وتربوياً، عن طريق دعم وتقديم المساعدة المادية لأهلنا في المخيمات الفلسطينية، سواء في الوطن أو الشتات.
- منح الفرصة للحكومة الأسترالية والمجتمع الأسترالي، بما فيه من مؤسسات وجمعيات ونشطاء، للتعرف على القضية الفلسطينية، بغرض التوقف عن دعم إسرائيل والانتباه إلى حقيقة أن الشعب الفلسطيني هو الطرف المظلوم وهو الضحية، والذي يحتاج لأن تكون له دولة كسائر شعوب الأرض.

وقد تميز الاتحاد بإقامته، بصورة دورية وسنوية، أنشطة متعددة لتحقيق هذه الأهداف منها:

١. إقامة حفل تكريمي سنوي للمتفوقين في شهادة الثانوية العامة HSC، والحاصلين على درجات ٩٠% فما فوق، وكذلك تكريم خريجي الجامعات ممن حصلوا على درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراة، تأكيداً على تميز الفلسطيني عن غيره في تقدير أهمية التحصيل العلمي.

٢. إقامة حفل إفطار رمضاني خيري سنوي لجمع أبناء الجالية لتعزيز قيم التراحم والتعاضد، وتقديم تبرعاتهم المتنوعة في هذه المناسبة.

٣. إقامة حفل تكريمي لحجاج بيت الله الحرام كل عام.

٤. إقامة حفلات متنوعة لتكريم الرواد الأوائل من أبناء الجالية الفلسطينية الذين شقوا الطريق لأبناء وطنهم في هذا المهجر الأسترالي.

٥. تكريم المبدعين في المجالات الفنية والثقافية والإعلامية.

٦. يساهم الاتحاد بإرسال وفود نقابية ووفود من الأطفال إلى فلسطين للتعرف على جذورهم.

٧. يساهم الاتحاد، لغاية الحفاظ على التراث الفني والثقافي، بإقامة معارض فنية للفن التشكيلي، ومنح الفرص للموسيقيين والمطربين الفلسطينيين في حفلاته لتقديم الغناء بألوانه المتنوعة، وخاصة الأغاني الشعبية الفلسطينية.

اللجنة الفلسطينية

في العام ١٩٨٢، انضم اتحاد عمال فلسطين إلى النادي الفلسطيني والهلال الأحمر الفلسطيني في أستراليا لإنشاء اللجنة الفلسطينية. وشملت أنشطة هذه اللجنة ما يلي:

- إذاعة برنامج أسبوعي لمدة ثلاثين دقيقة باللغة الإنكليزية على التردد المعدل (FM). وقد استمر البرنامج لمدة ١٨ شهراً. وقُدر عدد المستمعين بزهاء ١١ ألفاً، معظمهم من طلبة الجامعات. ولم تستمر الإذاعة بسبب شحّ الموارد المالية؛

- تنظيم عدد من الفعاليات، منها الاحتفال بإعلان دولة فلسطين الذي دعي إليه الكثيرون من الرسميين الأستراليين وأعضاء الجالية الفلسطينية؛

- إقامة حفلات استقبال للزائرين الفلسطينيين من الخارج، وكان منهم زهدي الطرزي وحنا السنيورة؛

- العمل على إيجاد تعاون أفضل بين الجالية الفلسطينية والحكومة والشعب الأستراليين؛

- تقوية العلاقات مع المنظمات العربية لحل بعض المشاكل التي تواجهها الجالية الفلسطينية.

لكن اللجنة الفلسطينية لم تعد موجودة حالياً.

الهلال الأحمر الفلسطيني

أنشئ الهلال الأحمر الفلسطيني في أستراليا بتوجيه من منظمة التحرير الفلسطينة. وعقدت لجنته الأولى اجتماعها الأول في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. وترأس اللجنة منصور يواكيم، وضمت في عضويتها كل من د. محمود الحوراني؛ ومحمود عوض؛ وبسام بطشون؛ ومنير حيفاوي؛ وأحمد فرج وسامي حجار. وعُقد الاجتماع برعاية محمود نور الدين سعادة، وهو عضو في اللجنة المركزية لاتحاد عمال فلسطين.

وتشمل أهداف ومنجزات الهلال الأحمر الفلسطيني في أستراليا ما يلي:

- جمع التبرعات لشراء الأدوية والأجهزة الطبية والحاجات الأخرى لإرسالها إلى فلسطين؛

- تشجيع الأطباء على العمل في المستشفيات والمراكز الطبية في فلسطين؛
- تسهيل الخدمات التمريضية في فلسطين؛
- في ٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٣، أرسل الهلال الأحمر رسالة إلى رئيس الوزراء الأسترالي، بوب هوك، يطلب فيها من الحكومة العمالية أن تعترف رسمياً بمنظمة التحرير. وجاء رد الحكومة في ٢ آذار (مارس) ١٩٨٤ في رسالة من الوزيرة سوزان ريان، تقول فيها إن السياسة الحالية للحكومة الأسترالية تتمثل في إيجاد حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، مشروط بضمان أمن إسرائيل داخل حدود محمية ومعترف بها. وبهذا يمكن الفلسطينيين أن ينالوا اعترافاً بحقهم في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة. ويمكن أن يتحقق ذلك بموافقة دول الجوار فقط. وأضافت الوزيرة أن الحكومة الأسترالية سوف تلتزم بعدم اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية ما دامت المنظمة لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود.

وفي العام ١٩٨٨، وبموافقة من د. فتحي عرفات، رئيس الهلال الأحمر الفلسطيني، تم حل فرع الهلال الأحمر الفلسطيني في أستراليا.

المركز الثقافي الفلسطيني

أنشئ المركز الثقافي الفلسطيني في وقت مبكر من ثمانينيات القرن العشرين بجهود مجموعة من المثقفين الفلسطينيين، كان على رأسهم أسعد ونبيل العابدي، والدكتور أسعد شيبان، وريتا أسطفان، وغيرهم. وقد استؤجر له مقر في مَركفيل، تملكه دائرة الشؤون الأخلاقية في حكومة الولاية. وكان من بين أهداف هذا المركز تعزيز الثقافة العربية الفلسطينية وتعظيم الوعي الجماهيري بالقضايا السياسية الفلسطينية.

ويعتبر عمل هذا المركز مهماً، لأنه بالمقارنة مع المنظمات الفلسطينية الأخرى، يتمتع بأقوى العلاقات مع وسائل الإعلام الأسترالية ومع عالم السياسة الأسترالي. وكان هذا المركز هو أول منظمة فلسطينية في أستراليا تنشئ مكتبة للتراث الفلسطيني باللغة الإنجليزية. وكان يعرض للجمهور نصوصاً ومواداً وتصريحات صحفية وصوراً ورسومات وأعمال فنية بصرية. وكان يجني المال من خلال بيع الكتب في هذه المعارض. وقد أقام المركز أيضاً حلقات دراسية حول القضايا الفلسطينية.

كانت هجرة إيدي زنانيري إلى أستراليا في العام ١٩٨٨ حدثاً مهماً في حياة المركز. وذلك لأنه كان ذا خبرة طويلة وعميقة في اتحاد طلاب فلسطين، الرديف المهم لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي أستراليا، أصبح زنانيري مسؤولاً عن إعادة تنظيم المركز الثقافي، بالتعاون مع أسعد العابدي، وأنيتا جبيان، وسمير قسيس، وريتا قسيس وغيرهم.

وبعد حرب الخليج في العام ١٩٩٠، هاجر إلى أستراليا كثير من المهنيين الفلسطينيين المؤهلين تأهيلاً عالياً ممن كانوا يقيمون في مختلف دول الخليج. وانضم إلى هذا المركز عدد جيد منهم، فأغنوه بدم جديد كان مطلوباً لتوسيعه وتطويره. وأخيراً، أصبح المركز وسيلة اتصال بين الفلسطينيين والمجتمعات الأسترالية.

وبالإضافة إلى المنظمات الثقافية الفلسطينية واللبنانية الأخرى، يوجد المركز الثقافي العربي، الذي أسسسه حيد سعيد والياس عصفور في العام ١٩٧٥. وكانت تمثل هذا المركز، الذي يقوده د. محمود الحوراني، لجنة دعم الانتفاضة، وكان قد أنشئ ليجمع المال للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وقد كرس المركز الثقافي العربي جهده للدعاية للقضية الفلسطينية، وانضمت إليه منظمات فلسطينية أخرى لتنظيم تظاهرات وإقامة نشاطات وفعاليات وحلقات بحث حول قضايا تتعلق بفلسطين.

جمعية السبيل في أقيانوسيا[١٢]

[١٢] . للتعرف على نشاط الجمعية وتطورها، تمكن زيارة موقعها الإلكترونية http://www.sabeel.org.au/

تعرف الجمعية نفسها وغاياتها، فتقول: السبيل هي حركة تحرير شعبية لاهوتية بين المسيحيين الفلسطينيين. وباستلهام حياة وتعاليم يسوع المسيح، يسعى هذا التحرير اللاهوتي إلى تعميق إيمان المسيحيين الفلسطينيين، لتعزيز الوحدة فيما بينهم، مما يؤدي بهم إلى العمل من أجل العدالة والسلام. وتسعى "السبيل" إلى تنمية الروحانية على أساس الحب والعدل والسلام، واللاعنف، والتحرير والمصالحة بين اللمجتمعات الوطنية المختلفة، والإيمان. وكلمة "سبيل" تعني في اللغة العربية "الطريق" و"القناة" وهي أيضاً "نبع" الماء واهب الحياة.

"كما تعمل جمعية السبيل على نشر وعي دولي أكثر دقة عن هوية وحضور وشهادة المسيحيين الفلسطينيين، وكذلك مواطن اهتماماتهم وقلقهم المعاصرة. وهي تشجع الأفراد والجماعات من مختلف أنحاء العالم على العمل من أجل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم، يسترشد بالحقيقة، وتعاضده الصلاة والعمل."

لاهوت التحرير الفلسطيني

لاهوت التحرير الفلسطيني هو حركة شعبية مسكونية، متجذرة في تأويل الكتاب المسيحي المقدس، وتغذيها أحلام وآمال ونضالات الشعب الفلسطيني. ولأنه نشأ وتأصل في الأرض التي عاش فيها المسيح، يسعى هذا اللاهوت إلى تقديم رؤية شاملة لعمل الله التعويضي الشافي في خضم الواقع الراهن. وفي وضع تعرضت فيه العدالة للتجاهل زمناً طويلاً، يفتح لاهوت التحرير الفلسطيني آفاقاً جديدة لتفهم السعي من أجل تحقيق سلام عادل، وللمصالحة المعلن عنها في إنجيل يسوع المسيح.

ومن خلال التعلم من يسوع –حياته تحت الاحتلال ورده على الظلم– يأمل هذا اللاهوت في ربط المعنى الحقيقي للدين المسيحي بالحياة اليومية لجميع الذين يعانون في ظل الاحتلال، والعنف، والتمييز، وانتهاكات حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، يعزز هذا الجهد اللاهوتي المتبرعم في تأسيس وعي عالمي أكثر دقة للوضع السياسي الراهن، ويشجع المسيحيين من جميع أنحاء العالم على العمل من أجل العدالة، والوقوف تضامناً مع الشعب الفلسطيني.

تاريخ جمعية السبيل

في العام ١٩٨٩ تم تشكيل لجنة مخصصة لتنفيذ، على مستوى عملي، لاهوت التحرير الفلسطيني. وعلى مستوى كهنوتي، كان بعض رجال الدين الفلسطينيين يستمعون إلى صرخات الشعب على مستوى القاعدة. وشعروا بالحاجة إلى الاستجابة، ليس لمعاناتهم المادية فحسب، وإنما للطريقة التي تجري بها مفاقمة هذه المعاناة عن طريق الجدل الديني في الصراع السياسي. كان الناس يسألون: "أين هو الله من كل هذا القهر والظلم؟" وكنا في حاجة للعمل على لاهوت التحرير الفلسطيني كرد على هذه الأسئلة الرعوية. وقد أراد العديد من المسيحيين الفلسطينيين أيضاً التخلي عن الكتاب المقدس، وخاصة العهد القديم، الذي كان يجري استغلاله لتبرير معاناتهم. ومع ذلك، وكمسيحيين، كان الكتاب المقدس ضرورياً لإيماننا. ولذلك كان من الضروري أن نجد في الكتاب المقدس إله العدل، الله الذي يشعر مع المظلومين ويُعنى بهم.

وهكذا، شكل الدكتور القس نعيم عتيق لجنة من عشرة رجال الدين والعلمانيين لاستكشاف السبل التي يمكن بها تطوير هذا اللاهوت وتقاسمه مع بقية المسيحيين الفلسطينيين. وقررت اللجنة استضافة مؤتمر دولي يمكن أن يضع لاهت التحرير الفلسطيني في سياق أنظمة التحرير اللاهوتيه الأخرى من جميع أنحاء العالم. وعقدت حلقات عمل محلية عديدة لصياغة الأفكار وإعداد الناس للمشاركة الكاملة في المؤتمر.

وفي آذار (مارس) ١٩٩٠، عقد المؤتمر في معهد الطنطور المسكوني. وفيه طور علماء دين المحليين والدوليين محاور المؤتمر: الواقع الفلسطيني؛ الهوية المسيحية الفلسطينية؛ السلطة، والعدل، والكتاب المقدس؛ المرأة، الإيمان، والانتفاضة؛ وردود الفعل الدولية على السعي إلى وضع اللاهوت الفلسطيني. ونشرت وقائع الجلسات في كتاب بعنوان "الإيمان والانتفاضة" *Faith and the Intifada* (كتب أوربيس، ١٩٩٢) الذي حرره لاهوتي التحرير الفلسطيني نعيم ستيفان عتيق Naim Stifan Ateek، واللاهوتي اليهودي الأميركي مارك إليس Marc Ellis، واللاهوتية

الأمريكية روزماري رادفورد روثر Rosemary Radford Ruether. وأفضى المؤتمر إلى تأسيس جمعية السبيل باعتبارها حركة تحرر لاهوتية.

ويقع مركز السبيل في القدس، ويخدم بيت لحم ورام الله والمناطق المحيطة بها، وله مكتب فرعي في الناصرة لخدمة منطقة الجليل.

وفي السنوات الأخيرة، تم تأسيس فروع للأصدقاء الدوليين للسبيل في استراليا، والدول الاسكندنافية والمملكة المتحدة، وأيرلندا، وكندا، والولايات المتحدة. وتقدم فروع الأصدقاء الدوليين لسبيل الدعم لعمل الجمعية في الدعوة، والتعليم، والمقاومة السلمية غير العنيفة للاحتلال الإسرائيلي.

جمعية الدعم الفلسطيني الأسترالي

هي منظمة خيرية غير ربحية أسستها العام ١٩٩٨ سميرة غبار.

أهداف المؤسسة:

- تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات للمجتمع الأسترالي الفلسطيني وغيره من المجتمعات باختلاف ثقافاتها ولغاتها، بما فيها المجتمعات الناطقة باللغة العربية في منطقة سيدني.
- التعاون مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية لضمان تلبية احتياجات الفلسطينيين الأستراليين بخاصة، والجالية العربية بعامة.
- تمثيل المجتمع الفلسطيني الأسترالي على جميع مستويات الحكومة المحلية والولاية والدولة.
- تعزيز التعاون السلمي والتعايش المنسجم.

- قامت المؤسسة منذ إنشائها بتقديم برامج متعددة لأبناء الجالية الفلسطينية والعربية، والتي أحرزت أفضل النتائج ونالت الثقة والاحترام من الأفراد والجماعات والإدارات الحكومية على جميع المستويات.

أستراليون من أجل فلسطين

برزت فكرة إنشاء منظمة "أستراليون من أجل فلسطين" حين قررت مجموعة من الشخصيات أنه يجب وضع استراتيجية جديدة في أستراليا للدفاع عن الحقوق الإنسانية الفلسطينية وعن العدل والسلام في فلسطين. وتتكون هذه المجموعة من شبكة من الأفراد الملتزمين بتعظيم المعرفة عن فلسطين في أستراليا، وهي تعمل من خلال مركز إعلامي تديره إحدى اللجان. ويقوم المركز الإعلامي بمد الشبكة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في الإبقاء على علاقات شعبية ذات مصداقية، من خلال الاتصالات والتقارير التي تتصف بالأمانة والدقة والمسؤولية.

ولا تزعم مجموعة "أستراليون من أجل فلسطين" أنها تمثل الجاليات الفلسطينية في أستراليا، لكنها ترى نفسها مدافعة عن الموقف الفلسطيني بناءً على المبادئ الأساسية التي يستحقها ويطالب بها الناس جميعاً: الحرية والسلام والأمن والرفاه. ويتأسس هذا الموقف على موقف منظمة التحرير الفلسطينية من قضايا الوضع النهائي:

- حق الفلسطينيين الثابت في تقرير مصيرهم على أرض وطنهم؛
- إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، وعاصمتها القدس؛
- إقامة دولة حقيقية متصلة الأجزاء، ليست فيها أي مستوطنات إسرائيلية، على جميع الأراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧، وبالشكل الذي نص عليه القرار الأممي ٢٤٢؛
- إيجاد حل عادل ومقبول لمشكلة اللاجئين، متوافق مع القانون الدولي وقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

وترى الجمعية أن المعلومات المضللة والخرافات والأنباء غير الدقيقة الشائعة في أستراليا حول الأحداث العنيفة التي أفقدت الفلسطينيين ممتلكاتهم وأخرجتهم من وطنهم وأنكرت عليهم حق تقرير مصيرهم منذ العام ١٩٤٨، تتطلب كلها معالجة إيجابية ومركزة وبناءة. وتدافع "أستراليون لأجل فلسطين" عن موقف الفلسطينيين الشرعي، وتضطلع بمقارعة الآراء والسياسات التي تتبنى الموقف الإسرائيلي وتزداد انتشاراً في أستراليا، بما من شأنه الإضرار بالهوية الفلسطينية.

ويوجد لهذه الجمعية موقع إنترنت متطور وشامل ومليء بالمعلومات المتعلقة بفلسيطن وقضيتها.[١٣] وتقوم الجمعية بإرسال رسائل إلكترونية تتضمن مقالات متميزة ومواضيع حديثة ساخنة. كما تقوم الجمعية باستقدام ناشطين دوليين مؤيدين للقضية الفلسطينية للتحدث وإلقاء المحاضرات، وتوظف شخصين متفرغين من خبراء المدافعة والعلاقات العامة.

نساء من أجل فلسطين

هي شبكة من النساء اللواتي ينتمين إلى مدارس ثقافية وعقائدية مختلفة، ملتزمات بقضية العدل والسلام في فلسطين. وقد تأسست الشبكة في العام ٢٠٠٢ في مدينة ملبورن، بعد الحرب الإسرائيلية على مخيم جنين في الضفة الغربية، ونشأت كحركة تدافع عن الفلسطينيين غير القادرين على إيصال معنى وأسباب معاناتهم للغير.

ويتلخص الهدف الاساسي للشبكة في نشر الوعي بالهوية الفلسطينية في السياق التاريخي، وتسلسل الأحداث التي أدت في نهاية المطاف إلى فقدان الفلسطينيين وطنهم. وتسعى الشبكة إلى رفع سويّة وعي الشعب الأسترالي لنضال الشعب الفلسطيني من أجل العدل، الحرية، والسلام وتقرير المصير. كما تسعى الجمعية إلى تزويد الشعب الأسترالي بالثقة والفهم اللازمين للمشاركة في الاحتجاج على الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وتحدي إسرائيل للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومعاهدات حقوق الإنسان.

---

[١٣] . لمزيد من التعرف على المنظمة، تمكن زيارة موقعه الإلكتروني www.australiansforpalestine.com

وتسعى الشبكة إلى خلق مساحة للنساء في أستراليا، يستطعن من خلالها التعبير عن آرائهن والاحتجاج على ما يشعرن بأنه انحياز من طرف الإعلام الأسترالي لجهة إسرائيل. وقامت الشبكة طوال أربع سنوات بتنظيم اعتصامات أسبوعية في ملبورن، هدفها إطلاع الجمهور على تفاصيل وحقائق القضية الفلسطينية.

وتعمل الشبكة من خلال مجموعة من الوسائل الإعلامية، والمواقع الالكترونية، والصفحات الإعلامية، والتجمعات والاعتصامات، والمظاهرات السلمية، والمراسلات الكتابية، وتوقيع العرائض، والاتصالات الإعلامية، والمعارض الثقافية، والأنشطة الأدبية، والمحاضرات العامة.

الشبكة اليوم

اندمجت شبكة "نساء من أجل فلسطين" مع حركة "أستراليون من أجل فلسطين"، لغاية تقوية جبهة الدفاع عن القضية الفلسطينية. وخلال حرب لبنان في العام ٢٠٠٦ وحرب غزة في العام ٢٠٠٩، أخذت حركة "أستراليون من أجل فلسطين" موقفاً قوياً وصلباً، عبّرت عنه من خلال إجراء الاتصالات مع السياسيين ووسائل الإعلام في أستراليا. وهكذا، استأنفت حركة نساء من أجل فلسطين عملها من خلال هذا الإطار.

الرابطة الثقافية العربية

أسسها حيدر سعيد في بداية السبعينات بالاشتراك مع الياس عصفور وبعض الفلسطينيين واللبنانيين. وكان نشاطها مميزاً في المجال الإعلامي، وساهمت مع المنظمات الفلسطينية في إقامة مظاهرات وندوات مختلفة دعماً للقضية الفلسطينية.

ثانياً: المنظمات الفلسطينية في ولاية فكتوريا (عاصمتها ملبورن)

جمعية بيت جالا الفلسطينية

تنضوي الجمعيات الفلسطينية في ملبورن تحت منظمة-مظلة واحدة، هي "لجنة المنظمات الفلسطينية." وكانت جمعية بيت جالا الفلسطينية أشهر هذه الجمعيات الناشطة في ملبورن في ولاية فكتوريا.

تأسست جمعية بيت جالا الفلسطينية في العام ١٩٨٨ كجمعية خيرية اجتماعية، وبدأت بحوالي مئة عضو. ونذكر من مؤسسيها البارزين كلاً من فيليب أندراوس السقا وإلياس ميخائيل عوض.

وبدافع الحفاظ على الهوية الفلسطينية، تقيم هذه الجمعية نشاطات اجتماعية وثقافية وفنية وسياسية. وتشمل بعض أنشطتها تنظيم الرحلات والتجمعات بهدف تعزيز العلاقات الودية بين الأعضاء.

وكان من أهم الأعمال التي أنجزتها الجمعية لمواجهة تخلف الجيل الجديد في الشتات عن مواكبة أهدافها، هو إصدار كتاب بعنوان، *Australians from Palestine* (أستراليون من فلسطين). وقد شكل الكتاب محاولة لتقديم عرض موجز لقصص الأعضاء وتجارب هجرتهم إلى أستراليا. كما قدم الكتاب عرضاً لأسباب الهجرة ونتائجها، ملقياً الضوء على الدور المهم الذي قام به المهاجرون من أجل الحفاظ على التراث الفلسطيني في الشتات. كما توخى الكتاب أن يكون مفيداً للمهاجرين العرب إلى أستراليا. ولأن الكتاب ضمّ في متنه سجلاً لأسماء الأعضاء، فقد أصبح وسيلة لتعريف أعضاء الجمعية في أستراليا ببعضهم البعض وبالآخرين في الخارج.

الجمعية الفلسطينية الأسترالية

تأسست الجمعية في العام ١٩٧٥، ويرأسها المحامي حسيب الياس، الذي تلقى جائزة من الحكومة الأسترالية تقديراً لعمله التطوعي في خدمة الجالية الفلسطينية والمجتمع الأسترالي. وجاء تقديم الجائزة أيضاً بمناسبة الاحتفال بمرور مائة عام على قيام الاتحاد الفيدرالي الأسترالي. ويصنف صاحب الجائزة ضمن (١٠٠ شخصية) أسهمت في مساعدة المجتمع الأسترالي وفي خدمة جالياتها هناك.

مجلس الفلسطينيين الأستراليين

يقوم مجلس الفلسطينيين الأستراليين، برئاسة ألبيرت جبيان، بتنظيمٌ حفل سنوي بمناسبة اليوم الوطني الفلسطيني في برلمان نيو ساوث ويلز، والذي يدعى لحضوره وزراء الولاية، وعدد من الشخصيات الفلسطينية، ورئيس الممثلية الفلسطينية في أستراليا. ويحضر الاحتفال عدد من الفلسطينيين والأستراليين المؤيدين للقضية الفلسطينية، ويمكن أن يحضره أعضاء في البعثات الدبلوماسية المختلفة.

اتحاد الجالية الفلسطينية في فكتوريا

اتحاد الجالية الفلسطينية في فكتوريا هو تنظيم أسترالي مسجل، يقع مركزه في ملبورن، فكتوريا. وكان الاسم الأصلي لهذا التنظيم هو "الاتحاد الخيري الفلسطيني." وفي حزيران (يونيو) ٢٠٠٦، وافقت الهيئة العامة للاتحاد على تبني الاسم الجديد.

رسالة الاتحاد

تتجلى الرسالة الأساسية للاتحاد في إشراك الجالية الفلسطينية في المجتمع الأسترالي الأوسع، مع المحافظة على الهوية الفلسطينية وتعزيزها في أستراليا. ومن النادر أن يخوض الاتحاد في القضايا السياسية، فهو مؤسسة تعنى بالجالية بدرجة أساسية. وتتضمن أهداف الاتحاد وأنشطته ما يلي:

- تعزيز العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجالية الفلسطينية؛
- رعاية اندماج الجالية الفلسطينية في المجتمع الأسترالي، والمحافظة في الوقت ذاته على التراث والقيم الفلسطينية الفريدة والشعور بالانتماء؛
- تحسين رفاهية الفلسطينيين الأستراليين، وطلب المساعدة من الهيئات الحكومية و/أو غير الحكومية عند الحاجة؛
- حفز دور شباب الجالية من خلال إشراكهم في النشاطات الاجتماعية والثقافية والرياضية؛

- دعم القضية الفلسطينية وتطلعات الشعب الفلسطيني؛
- تأسيس وتطوير العلاقات مع المجتمع الفلسطيني في فلسطين من خلال الأنشطة الخيرية والثقافية والاجتماعية؛
- العمل كهيئة استشارية للحكومات ووسائل الإعلام والأفراد فيما يتعلق بفلسطين والفلسطينيين؛
- تعزيز الوعي والمعرفة بالهوية والثقافة والتاريخ الفلسطيني؛
- يقيم الاتحاد أنشطة اجتماعية متعدده، أحدها الاحتفالُ بتخرج طلبة الجالية؛
- كذلك شارك الاتحاد في إقامة "مُتحف المهاجر الفلسطيني" الذي يعرض حكايات الفلسطينيين القديمة وصور فلسطين.

وبهذا، يكون هدف الاتحاد الرئيسي هو تعريف الفلسطينيين بتاريخ أسلافهم والحفاظ على شعورهم بالانتماء إليه.

وتنتخب اللجنة الإدارية للاتحاد سنوياً، وتضم سبعة أعضاء، لكل منهم دور ومسؤوليات محددة. ويُذكر السيد محمد نمر كأحد المؤسسين الأوائل، وكذلك السيد أمين عباس، كأمين للسر.

جمعية المهنيين الفلسطينيين الأستراليين

هي مجموعة تضم المهنيين الفلسطينيين الأستراليين الذين يعملون لحسابهم الخاص، أو كموظفين في قطاع الصناعات المهنية (كالهندسة والقانون والمحاسبة واستشارات الأعمال، والطب وتقنية المعلومات، وغيرها). ويتقاسم هؤلاء المهنيون الخصائص المشتركة التالية:

- أنهم يعيشون في ولاية نيو ساوث ويلز، وهم على درجة عالية من الالتزام الأخلاقي.

- أنهم فخورون بأصلهم الفلسطيني وبمواطنتهم الأسترالية، أو بإقامتهم في أستراليا.
- أنهم بالغو الاهتمام بنصرة القضية الفلسطينية، ومستقلون عن أي توجيهات لأي حزب أو مجموعة في فلسطين أو أستراليا. بل إنهم يعملون على تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، ويعتبرون اختلاف وجهات النظر عامل قوة لتعزيز قدرة الضغط الفلسطينية في أستراليا وفلسطين على حد سواء.
- أنهم يعملون متعاونين، بغض النظر عن خلفياتهم الدينية أو الاجتماعية أو الجهوية.
- يعمل الأعضاء بشكل وثيق من كل الهيئات التي تدافع عن فلسطين في أستراليا والخارج، ويعملون بكل الطاقة من أجل تجنب أي خلاف أو منافسة سلبية.

رسالة الجمعية

يلخص المهنيون الفلسطينيون رسالتهم بأنها خلق التأثير الفعال على هيكلية وعملية صنع القرار في أستراليا، لجعلها أكثر عدلاً وتوازناً تجاه الصراع العربي الصهيوني.

أهدافها

- المساعدة في تعريف المجتمع الأسترالي بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني عامة والحصول على دعمه؛ والدفاع عن القضية الفلسطينية العادلة في كل المجالات، خاصة في وسائل الإعلام والعلاقات العامة.
- تطوير مهارات قيادية وحوارية وسياسية عند الجالية الفلسطينية، وبتركيز خاص على الجيل الأصغر.
- تقديم العون المالي والتعليمي والصحي والتجاري للفلسطينيين، سواء في فلسطين أو المهجر. ويتم تحقيق هذا الهدف بصورة رئيسية من خلال العمل على

الاستفادة من المساعدات والتبرعات المالية التي تقدمها الحكومة الأسترالية والمنظمات غير الحكومية.

الاستراتيجية – البرامج

- حشد التأييد والدعم السياسي للقضية الفلسطينية، من خلال إقامة شبكة من العلاقات وقوى الضغط وبناء التحالفات المؤيدة للفلسطينيين.
- وضع وتطبيع استراتيجيات لنشر الوعي السياسي واستراتيجيات إعلامية فعالة.
- البناء المؤسي في جوانبه التنظيمية والموارد البشرية وتطوير القيادة.

وقامت الجمعية بتنظيم المحاضرات وورش العمل في النوادي والمجتمعات المحلية، وركزت على تشجيع الانضمام إلى الحملة العالمية لمقاطعة إسرائيل. كما نظمت الجمعية احتفالاً يحيي اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطسني. والتقى أعضاؤها بالعديد من السياسيين الأستراليين في نطاق البرمج المذكورة أعلاه.

ثالثاً: المنظمات الفلسطينية في ولاية جنوب أستراليا (عاصمتها أداليد)

جمعية الأستراليين أصدقاء فلسطين

تعرّف هذه الجمعية هدفها بأنه المناداة بإقامة السلام في فلسطين بناء على الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة. وكهدف مواز، تعمل الجمعية على الترويج للهوية والثقافة والإرث الحضاري الفلسطيني في المجتمع الأسترالي. وتذكر الجمعية مجموعة أخرى من الاهداف، منها:

- دعم مسعى الشعب الفلسطيني للعيش في وطنه.
- تشجيع مشاركة الشعب والسياسيين والحكومة والمؤسسات الأسترالية الأخرى في دعم الفلسطينيين في أستراليا وفلسطين.
- التفاعل مع المؤسسات الأخرى التي تدعو إلى أهداف مماثلة أو شبيهة.

- جمع البيانات التي تساعد في تحقيق أهداف الجمعية، وعرضها في الحلقات الدراسية والمحاضرات النقاشية.

الوقف الأسترالي لأطفال فلسطين

تهدف رسالة هذا الوقف إلى تحسين حياة الأطفال الفلسطينيين. وتشمل أهدافه ما يلي:

- تسهيل الحصول على المساعدات الطبية للأطفال الفلسطينيين؛
- إيجاد مشاريع لتطوير ودعم تعزز الاستقلال وظرف الحياة لدى الأطفال الفلسطينيين من ذوي الإعاقات الدائمة؛
- جمع التبرعات وإقامة الفعاليات الخيرية لدعم المشاريع التي تساعد في تحسين صحة الأطفال الفلسطينيين ورفاههم وتعليمهم؛
- تقديم أي شكل من أشكال الإغاثة والمساعدة للأطفال الفلسطينيين الذين يعانون من المجازر الإسرائيلية؛
- إيجاد مشاريع للتطوير والدعم، والتي تعزز الخبرات والقدرات لدى المنظمات والأشخاص والمتطوعين المتخصصين في العناية برفاه الأطفال الفلسطينيين.

المؤسسات الأسترالية التي تدعم القضية الفلسطينية

البرلمانيون أصدقاء فلسطين

تعنى هذه المؤسسة بشرح وضع القضية الفلسطينية على الساحة السياسية الأسترالية، وتضم في عضويتها نواباً وبرلمانيين من جميع الأحزاب الأسترالية، سواء على مستوى الولايات أو على المستوى الفيدرالي. وتشارك اللجنة البرلمانية والجالية الفلسطينية في إحياء يوم فلسطين في برلمان ولاية نيو ساوث ويلز. كما قام بعض أعضاء اللجنة

بزيارات إلى الأراضي المحتلة لدراسة الأوضاع والتعرف على معاناة الشعب الفلسطيني تحت نير الاحتلال الإسرائيلي.

ائتلاف السلام والعدل في فلسطين

هو ائتلاف يرأسه أستاذ الإعلام والمحاضر بيتر مانينغ، وينادي بإقامة دولة فلسطينية على أساس القرارات الدولية. وهو مجموعة ناشطة جداً، وتقوم بإقامة نشاط مناسب في كل مناسبة تتعلق بفلسطين. ويقوم الائتلاف منذ عدة سنوات باحياء ذكرى النكبة بتجمع في برلمان نيو ساوث ويلز، والذي تحضره العديد من الشخصيات السياسية والمؤيدون. كما تقوم بدعوة متحدث رئيسي من خارج أستراليا، من فلسطين أو أمريكا أو أوروبا.

فلسطينيون ويهود من أجل السلام العادل

من بين المبادرات التي حصلت على الساحة الأسترالية هي التعارف ما بين بعض قطاعات الجالية الفلسطينية واليهودية وذلك بتأسيس مجموعة أطلقت على نفسها "فلسطينيون ويهود من أجل السلام العادل". وقد قامت المجموعة بعدة نشاطات مشتركة منها إصدار بيان خلال حرب إسرائيل ضد لبنان ينادي بإيقاف الحرب الدموية. وانطلاقاً من مبدأ أن الحرب لا تحل المشاكل ولكن تزيدها تعقيداً نفذت المجموعة مسيرة في يوم أحد الشعانين تحت شعار "فلسطينيون ويهود من أجل السلام العادل". وكانت أول مرة في أستراليا تسير فيها الجاليتان الفلسطينية واليهودية تحت شعار واحد.

وكذلك شاركت الجالية اليهودية بزرع شجرة زيتون في يوم السلام من أجل فلسطين وإسرائيل في باحة كنيسة الطائفة الملكية الكاثوليكية. وقد تم زرع شجرة ثانية في باحة الكنيس اليهودي بمشاركة فلسطينية.

أثر الجالية الفلسطينية على السياسة الأسترالية

يمكن القول بأن حجم الجالية الفلسطينية، مقارنة بالجالية اليهودية، شكل عاملاً مساعداً في توجيه ميل الحكومة الأسترالية إلى التحيز لصالح إسرائيل. فالجالية الفلسطينية في أستراليا جديدة زمناً وقليلة عدداً مقارنة باليهودية. صحيح أن ثمة مجموعة من المثقفين

الفلسطينيين الذين يستطيعون أن يؤثروا بشكل جيد على سياسات الحكومة، بيد أن أثرهم يبقى، لسوء الحظ، غير فعال نسبياً، وهو ما يعود إلى قلة عددهم أيضاً.

كما ذُكر أعلاه، يتكون غالبية أعضاء الجالية الفلسطينية من أفراد الطبقة العاملة الذين جاؤوا من مجتمعات محرومة في فلسطين المحتلة، أو من دول عربية خالية من الحرية السياسية الحقيقية. ولأنهم غير معتادين على الحرية في المشرق العربي، ظلوا وجلين ومترددين إزاء التعبير عن آرائهم في أستراليا فيما يخص سياسة الحكومة التي يمكن أن تؤثر في القضية الفلسطينية. أضف إلى ذلك أن أعضاء الجالية الفلسطينية ينأون بأنفسهم عن المشاركة في وسائل الإعلام أو في النشاطات السياسية، وهو ما قلّل بدوره من تأثيرهم على صنع السياسة. غير أن هذ الظاهرة بدأت بالتراجع مع قدوم موجات جديدة من الفلسطينيين أصحاب الكفاءات، والذين يدركون بشكل أفضل حقوقهم في التعبير عن الرأي في ظل نظام ديمقراطي جيد يعتبر واحداً من أفضل النظم الغربية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن غياب منظمة جامعة أو مجلس موحِّد، مع وجود ست منظمات فلسطينية في ولاية نيو ساوث ويلز وحدها، يحد من إمكانيات الجالية وقدرتها على لعب دور أكثر فاعلية على الساحة السياسية الأسترالية. وعلى الرغم من تعدد هذه المنظمات، فإن ذلك يمكن أن يشكل عنصر قوة فقط لو توفرت هذه المنظمة المظلة، لأن أهداف هذه المنظمات ومهامها تظل مختلفة وليست متطابقة، وفي حاجة إلى التنسيق وتوحيد الجهود.

وبشكل عام، يمكن القول بأن الجاليات العربية في أستراليا متشظية إلى حد ما، وينقصها التمثيل الوطني المركزي، بينما نجد اليهود الأستراليين الذين لا يزيد عددهم عن ٩٠ ألفاً، مقارنة مع٣٠٠ ألف عربي، يتمتعون بتأثير كبير في جميع مناحي الحياة، وهو تأثير يمارسونه من خلال منظمة صهيونية واحدة. وقد أعطى افتتاح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في كانبرا، للفلسطينيين حافزاً قوياً للتغلب على بعض هنات جاليتهم، على الأقل. فمنذ افتتاح مكتب المنظمة هنان، استطاع المكتب، من

خلال علاقاته الدبلوماسية والإعلامية، توسيع فرص الترابط والدعم لدى الجالية العربية ككل. غير أن كلا الحكومتين العمالية والليبرالية ظلتا –كما فصلنا من قبل– منحازتين لإسرائيل ومواقفها في الحوارات والنقاشات المتعلقة بالمسألة الفلسطينية. وقد تساعد بعض الأمثلة عن هذه التوجهات على تقديم صورة عن طبيعة الوضع القائم.

كان معروفاً عن رئيس الوزراء السابق، بوب هوك Bob Hawke، صداقته ودعمه لإسرائيل. وعندما خلفه بول كيتنغ Paul Keating، كانت حكومته أكثر تفهماً للقضية الفلسطينية. وقد استمرت سياسة حكومة كيتنغ في هذا الاتجاه حتى فاز الحزب الليبرالي بقيادة جون هوارد John Howard في الانتخابات التالية. وقد اتبعت حكومة هوارد خطوط السياسة الأمريكية تجاه المشرق العربي، بل وقلدتها تقليداً أعمى، خاصة فيما يتعلق بالمبادئ التي اتبعها الرئيسان الأمريكيان، بوش الأب وبوش الابن. وقد جاءت هذه المبادئ بأسوأ ما يمكن تخيله من نتائج على سياسة أستراليا الفلسطينية أو المشرقية. وكانت حكومة هوارد أيضاً واحدة من أقل الحكومات وداً تجاه القضية الفلسطينية، ومنحت السياسة الإسرائيلية دعماً كبيراً، على الرغم من الانتقادات الواسعة التي تواجهها إسرائيل في الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي.

وكان الدعم المقدم لإسرائيل من الحكومة السابقة كبيراً جداً. ففي مقابلة مع صحيفة "أستريليان جيويش نيوز" *Australian Jewish News*، ورداً على سؤال حول أثر ما يسمى (الإرهاب الإسلامي العالمي) والإجراءات المضادة له، ذكر بيتر كوستلو Peter Costello مدير الخزانة الفيدرالية الأسترالية أن أستراليا وإسرائيل تتبعان السياسة عينها فيما يتعلق بمكافحة هذا (الإرهاب). وزعم كوستلّو أن دعم إسرائيل سوف يضعف في حال فاز حزب العمال في الانتخابات الاتحادية. وقال إن حزب العمال منح في العام ١٩٨٢ تأشيرة دخول للشيخ تاج الدين الهلالي، الذي شقّ الجالية الإسلامية عن المجتمع، وشكل مصدراً لمقاومة الاندماج مع الشعب الأسترالي. وقد عين الشيخ الهلالي نفسه مفتياً لأسترالياً، لكنه استقال لاحقاً. وعلى الرغم من كل الانتقاد الذي توجه إليه، استمر كوستلو في دعمه الكلي لإسرائيل، وقال إن الحكومة

السابقة كانت ستوفر إمكانية خصم التبرعات لإسرائيل من الضريبة. وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة في عدم رضى الجالية الفلسطينية على السياسة الحكومية.

خلاصة

أسوة بباقي الجاليات العربية في أستراليا، عانت الجالية الفلسطينية منذ استقرارها هناك الكثير نتيجة انحياز الحكومات الأسترالية المتعاقبة والأحزاب المعارضة الكلي لصالح إسرائيل. وتتسم الجالية الفلسطينية في أستراليا بأنها حديثة العهد نسبياً، وصغيرة الحجم عددياً، ولم تكن الأجيال الأولى من مهاجريها يتمتعون بالقدرات التنظيمية والإعلامية التي يمكن أن تضاهي خبرات الجالية اليهودية الصهيونية المتعمقة، والتي تمتُّ عموماً لنفس ثقافة جموع المجتمع الأسترالي.

ومع ذلك، يؤمل أن يقوم الناشطون من الأجيال الجديدة باجتراح أفكار وأنشطة أكثر فاعلية، باعتبار تحسُّن مستويات التعليم والمهارات، والفهم الأكبر والأعمق للحضارة والثقافة الغربية. ويُلاحَظ أن هناك مبادرات من الجيل الأحدث والشباب، والتي ينبغي أن تحظى بالاهتمام وتحتاج إلى الدعم والمتابعة.

ونظراً لتفوق الجالية اليهودية في أستراليا مادياً وعلمياً واختصاصاً، باعتبارها جالية قديمة العهد ومتغلغلة في كل شرايين البلاد الحيوية تقريباً، فقد تمكنت الصهيونية من فرض نفوذها واسع النطاق على المؤسسات الإعلامية المرئية والمقروءة والمسموعة، فضاع صوت الحق وانتهج الإعلام الأسترالي سياسة التمييز العنصري تجاه المهاجرين الفلسطينيين والعرب.

ولا شك أن المهاجر الفلسطيني قد عانى في غربته في أستراليا شتى ألوان العذاب. وكان شعوره بالحنين إلى الوطن يشده دائماً ويزيد من صعوبة تأقلمه مع المجتمع الجديد، ناهيك عن اللغة والعادات التي تقف حائلاً دون فهم وهضم الفلسطيني لتكوينات المجتمع الأسترالي.

وقد اجه الفلسطينيون من المهجرين الأوائل أثناء عملية استقرارهم في البلاد، خصوصاً في السنوات الأولى لوصولهم، عدم التفهم الكافي للأنظمة الأسترالية، مثل النظام القضائي، والسياسي، والاجتماعي، والمالي والاقتصادي وغيرها من الأنظمة. وكانوا يواجهون مجتمعاً مركباً في مؤسساته وتنظيمه، والذي تقوم شبكة علاقاته وأعماله

على المعلومات. وفي هذه التركيبة، يكون الطرف الذي يحصل على المعلومات في موقع أفضل من غيره. وبذلك، كان الفلسطيني يشعر بالضياع جراء صعوبة الحصول على المعلومات، فيلتجئ إلى الأصدقاء والأقارب للحصول عليها حتى تساعده في التعامل مع المؤسسات والدوائر الحكومية المختلفة. وفي حال لم تكن هذه المعلومات دقيقة، لأن مصدرها هو الأقارب والأصدقاء، فإنه ربما يبني عليها قراراً خاطئاً، ويتعرض إلى مشاكل إضافية، ويتورط في أمور لم تكن لتخطر في باله.

كما أن الصراعات والخصومات الداخلية بين الفلسطينيين حلت أحياناً –مع الأسف– محل العقل النقدي والتحليل الفكري البناء. وعلى الرغم من وجود الجالية مدة زمنية لا بأس بها في أستراليا، فإن الفلسطيني لم يتشرب بعد فكرة النقد الفكري الخلاق من المجتمع الأسترالي، حيث امتصّ الخلاف في الرأي طاقة القدرات الإبداعية والحاورية، فحل النفور محل الوئام والانسجام.

لكنه لا بد من الاعتراف عموماً بأن النشاط الإعلامي للجيل القديم من الجالية الفلسطينية في أستراليا باللغة العربية، كان نشاطاً شمل كل النواحي الثقافية والسياسية والفكرية والفنية، وتناول القضية الفلسطينية في العمق، بالإضافة إلى الندوات التثقيفية باللغتين العربية والإنكليزية التي دأبت المؤسسات الفلسطينية دون استثناء على تنظيمها بمشاركة أعداد كبيرة من أبناء الجالية. وكان النشاط الإعلامي الفلسطيني باللغة العربية أشمل وأوسع من النشاط الذي مورس باللغة الإنكليزية. ومن خلال ذلك النشاط، كان للجالية الفلسطينية حضور قوي في صحافة المهجر وفي المناسبات السياسية والثقافية والفنية المتعددة الوجوه، وكان لها ثقلها المعنوي وتأثيرها المباشر على توجيه الرأي العام العربي في الساحة الأسترالية.

في الوقت الراهن، يبدو الجيل الأول من الفوج الأول من المهاجرين الفلسطينيين وأنه ذاب تقريباً في المجتمع الجديد، ونسي لغته وثقافته وهويته، بل وحتى الكثير من عاداته وتقاليده الموروثة. ولذلك، يعود الفضل إلى الفوجين الثاني والثالث من الذين أموا أستراليا في الستينات وما بعدها في إحداث حركة إحياء الثقافة العربية فيما وراء

البحار، ومدها بالدم العربي الجديد، والدفاع عن القضايا العربية، وتأسيس المدارس، والمعاهد، والمؤسسات الإعلامية، والنوادي الثقافية، والمكتبات الهادفة إلى ترويج الكتاب العربي سواء المطبوع في أستراليا أو في الخارج، بالإضافة إلى عقد الندوات والمحاضرات والأمسيات باللغة العربية. ولا ينبغي تجاهل دور المؤسسات وأماكن العبادة الدينية التي تقوم بدور كبير على صعيد ترسيخ التراث العربي الديني والأخلاقي. كل هذا يساعد عملياً في حفظ الهوية الوطنية والقومية لدى المهاجر، وينمّي في ذاته المناعة الفكرية والثقافية ضد الاندماج الكلي في المجتمع الجديد. وحسب الوجهات الحالية، فإنه يمكن القول بأن معالم الوجود العربي في أستراليا ستظهر بصورة أوضح بكثير في المستقبل.

إن الجالية الفلسطينية هي جزء من الوجود العربي في أستراليا، والتي اندمجت بسهولة في المجتمع العربي العام هناك، المتمسك بتراثه، وثقافته، ولغته، وتقاليده الاجتماعية، وطقوسه الدينية، وقدمت أعداداً وافرة من أصحاب المواهب والاختصاص. فهناك الأطباء والمحامون والمهندسون والمحاضرون في الجامعات ورجال الأعمال والفنانون والحرفيون.

ولا شك، مع ذلك، في أن مسؤولية المهاجرين الفلسطينيين في أستراليا تتزايد يوماً بعد يوم. يجب عدم تكرار الأخطاء السابقة التي أدت إلى ضياع الجيل الأول من المهاجرين. ولا بد من تكثيف الدراسات والبحوث والمعالجة الميدانية والمؤتمرات التي يشارك فيها الخبراء وأهل الاختصاص لدراسة أوضاع الأجيال العربية والفلسطينية الجديدة، وظروفها المعيشية والتعليمية والاجتماعية، ودفعها نحو العلم، وتمكينها من احتلال المراكز العليا في المجتمع في عصر يقوم على العلم والمعرفة والتكنولوجيا. وهكذا، فإن المسؤولية، إذن، كبيرة، ولا مهرب من تحملها والاضطلاع بها بإيمان أكيد وقناعة تامة، حتى تأتي النتائج والثمار على قدر المطلوب وعلى مستوى المأمول.

وإذا تضافرت خبرات الأجيال السابقة من الفلسطينيين في أستراليا مع مهارات الأجيال الأحدث، وتم تحييد عناصر الفردية والذاتية لحساب العمل الجماعي الذي

يضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار، فلا شك بأن النتائج ستكون إيجابية. وقد أثبت هذا الشعب الخلاق طوال العقود السابقة أنه قادر على مواجهة أصعب التحديات، وهو ينهض دائماً من كبواته والمظالم التي تحل به باقتدار.

وفي الوقت الراهن، يتركز التعويل على مجلس الجالية الفلسطينية الذي يجري العمل على إطلاقه ليكون مظلة لتنسيق جهود كافة الأفراد والمنظمات الحالية، بما يرفع من شأن المبادرات والجهود المبذولة حالياً، وبما يحقق أفضل انطباع عن الشعب الفلسطسني لدى عموم المجتمع الأسترالي، ويقنعه بعدالة قضية فلسطين وضرورة إقامة السلام القائم على العدل فيها بأسرع وقت. ويؤمل أن يؤدي ذلك إلى أن تغيّر الحكومات الأسترالية المتعاقبة موقفها ليكون أكثر عدلاً وتوازناً، وبحيث تلعب الدور الإيجابي المأمول منها على الساحة الدولية.